العتبة العباسية المقدسة

ذاكرة الألم في العراق

وقائع المؤتمر الدولي الثاني

16-17 نيسان 2025م

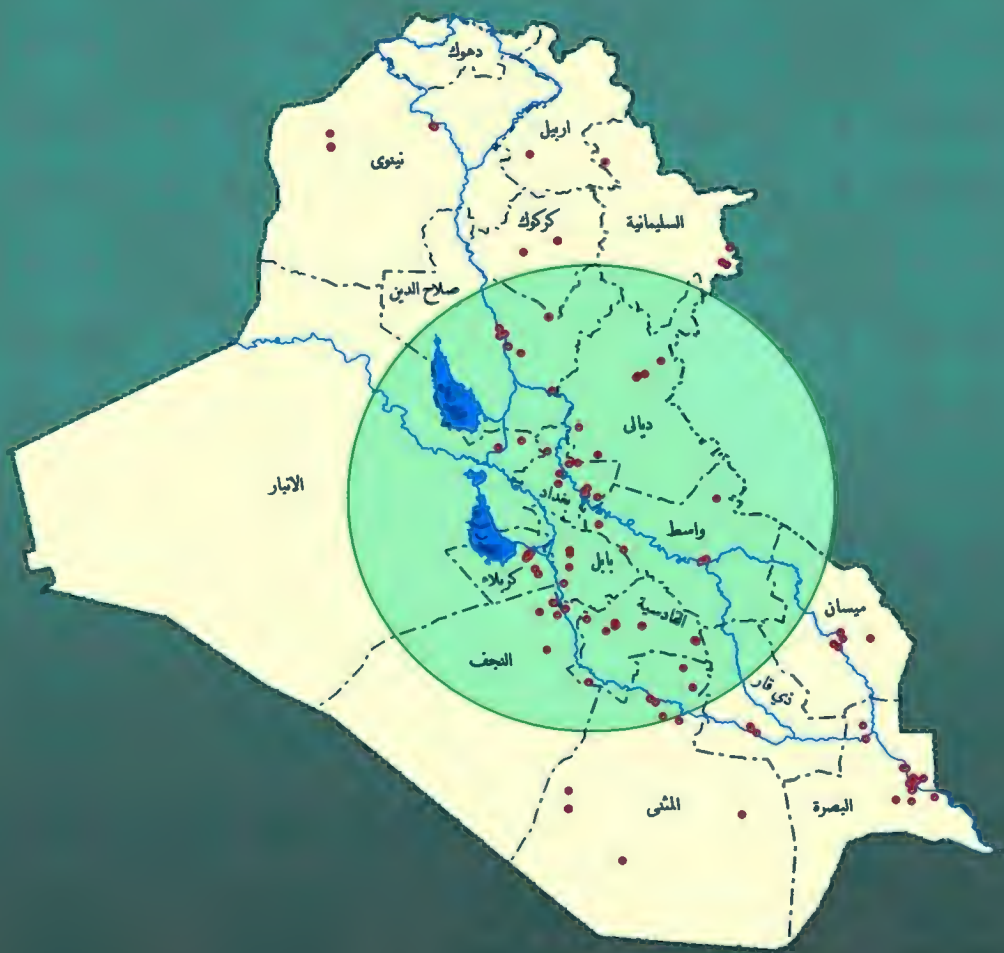

المجلد الثاني

هوية الكتاب

وقائع المؤتمر الدولي الثاني ذاكرة الألم في العراق

قرن من الجرائم والإبادة الجماعية والمجازر والانتهاكات

المشرف العام: السيد عقيل عبد الحسين الياسري – الدكتور عباس عطية القريشي

تحرير: أ.د. قيس ناصر راهي – د. ثائر غالب الخيكاني

المؤلف : مجموعة مؤلفين

الناشر: المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف/ العتبة العباسية المقدسة

المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

سنة الطبع: 2026

الترقيم الدولي: 978-9922-262-02-4

رقم الايداع في المكتبة الوطنية: 124/ 2026

التدقيق اللغوي: أ.د. مصعب مكي زبيبة

الاخراج الفني: كاظم سعيد الفتلاوي

حجم الكتاب: 190×270

عدد الصفحات:356

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف، ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب من دون إذن خطي مسبق من المركز

تنبيه:إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر .

المحتويات

المحور الخامس: المقابر الجماعية في حقبة نظام البعث ٧

المقابر الجماعية في العراق: من التعتيم إلى الاكتشاف (١٩٦٨-٢٠٠٣م) ١١

ضحايا ومواقع المقابر الجماعية في النجف الأشرف: دراسة استقصائية ٥١

المسؤولية الجزائية عن إهانة ضحايا المقابر الجماعية ١١٧

مساهمة علم الآثار في الكشف عن المقابر الجماعية ١٤٧

المحور السادس: التهجير القسري في حقبة نظام البعث ١٦٩

جريمة تجفيف الأهوار ومحنة الجفاف والتهجير ١٧١

تركمان العراق تحت حكم البعث (١٩٦٨-٢٠٠٣): سياسات التمييز والقمع والتغيير الديموغرافي ٢٠٩

التغيير الديموغرافي في العراق: دراسة قانونية وتاريخية لجرائم التهجير القسري في عهد البعث ٢٢٧

أثر نظام البعث في تهجير علماء الدين: الشيخ أسد حيدر أنموذجا ٢٥٣

أثر هجرة الكفاءات العلمية والمهنية على المجتمع العراقي (دراسة تاريخية) ٢٧١

المحور السابع: تقييد الحريات وارتكاب المجازر من ذاكرة الألم في حقبة نظام البعث ٢٩٧

تقييد الحريات الدينية في حقبة حكم البعث في العراق -الزيارة الأربعينية ١٩٧٧م أنموذجا - ٢٩٩

مجزرة منع التجوال في السليمانية عام ١٩٨٥: دراسة تاريخية تحليلية ٣٢٥

مجزرة التون كوبري التركمانية عام ١٩٩١ (شهداء شهر رمضان) ٣٥٣

جريمة تجفيف الأهوار ومحنة الجفاف والتهجير

أ.د. حسين الزيادي

باحث في المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرّف

المستخلص

الأهوار نظام بيئي متكامل، يعود تاريخه إلى أكثر من خمسة آلاف سنة، وهي إحدى أكبر المناطق الرطبة في الشرق الأوسط، فضلاً عن كونها من المناطق البيئية المميزة في العالم لما تحتويه من تنوّع أحيائي فريد، وقد تعرّضت المنطقة لأعمال التجفيف في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، التي شكّلت أكبر كارثة بيئية هددت التنوع الأحيائي، وأدّت إلى تهجير أعداد كبيرة من السكان بعد أن فقدوا مواردهم الاقتصادية، فضلًا عن زيادة معدلات الجفاف.

وقد استهدفت هذه الدراسة توضيح معالم جريمة التجفيف، وأركانها القانونية، وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، ولأجل تحقيق هدف البحث، اعتُمدَ على المنهج الوصفي التحليلي فيه، مع الاستعانة بالأساليب الكميّة، وطرق التمثيل الكارتوكرافي لإثبات مشكلة البحث التي تتمثل في تساؤلات عدة، أهمّها: ما الأهوار التي نالتها جريمة التجفيف؟ وما الآثار الناجمة عنها؟ وما هو التكييف القانوني لها؟

وتبيّن من خلال البحث أنّ جريمة تجفيف الأهوار جرت لأغراض سياسية بحتة، اشتدت وتيرتها بعد الانتفاضة الشعبانية المباركة عام (1991م). وقد أثبتت الأدلة التي جُمعت هذا الهدف، على الرغم من أنّ خطة التجفيف كانت معدّة منذ ثمانينيات القرن الماضي، وكان من أبرز نتائج التجفيف فقدان الأهوار لما يقارب (91٪) من إجمالي مساحتها، الأمر الذي أدّى إلى زيادة المساحات المتصحّرة، وارتفاع معدلات الجفاف، وحدوث تغيرات في المناخ المحلي.

الكلمات المفتاحية: أهوار العراق، جريمة التجفيف، التهجير والجفاف.

The marshes are an integrated ecosystem dating back more than five thousand years، and it is one of the largest wetlands in the Middle East، in addition to being one of the distinctive environmental areas in the world due to its unique biodiversity. The region was exposed to drying operations in the early nineties of the last century، which constituted the largest environmental disaster that threatened biodiversity and led to the displacement of large numbers of residents after they lost their economic resources، and increased drought rates. The study aimed to clarify the features of the crime of drying، its legal pillars، and its social، economic، and demographic effects. In order to achieve the research goal، the descriptive analytical approach was relied upon، and quantitative methods and cartographic representation methods were used to prove the research problem، which is represented by several questions، namely: What are the marshes that were affected by the crime of drying? What are the effects resulting from the crime? What is the legal classification of the crime? It has been shown through the research that the crime of draining the marshes was conducted for purely political purposes، the pace of which intensified after the blessed popular uprising in 1991. The evidence obtained has proven this goal، although the draining plan was prepared since the eighties of the last century. The results of the draining were the loss of the marshes of approximately 91% of their total area، and thus the increase in desertified areas، the increase in drought rates، and the occurrence of changes in the local climate.

Keywords: Iraqi marshes، the crime of draining، displacement، and drought.

المقدّمة

تشكّل الأهوار مثلثًا تمتد أضلاعه بين محافظات البصرة وذي قار وميسان، ولا تقتصر أهمية أهوار جنوب العراق على كونها من مناطق التنوع الأحيائي، فهذه المنطقة كانت موطنًا للسومريين، وشهدت تجلّيات الحرف الأوّل، ولقد دفع سكان الأهوار ثمنًا باهظًا لطبيعة بيئتهم التي تنتشر فيها غابات القصب والبردي، فكانت ملاذًا للمعارضين والمضطهدين على امتداد المراحل الزمنية، وتعرّضت الأهوار لأكبر جريمة بيئية شهدها العالم إبّان حكم نظام البعث، إذ قام النظام عمدًا بتجفيف مساحات واسعة من الأهوار، لتصبح أرضًا جرداء صالحة لحركة الآليات العسكرية؛ لذا تُعدّ جريمة تجفيف الأهوار من الجرائم التي تُصنّف بكونها جريمة مستمرة، لأنَّ الآثار الناجمة عنها استمرت إلى ما بعد عملية التجفيف.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تتمثّل مشكلة البحث بجملة من التساؤلات التي يحاول البحث الإجابة عنها، وهي:

1- ما نسبة مساحات الأهوار التي نالها التجفيف؟

2- ما طريقة ارتكاب جريمة التجفيف؟

3- ما أسباب جريمة التجفيف؟

4- ما الآثار الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية الناجمة عن جريمة التجفيف؟

5- ما الآثار البيئية لجريمة التجفيف؟

6- ما التغيرات المناخية الناجمة عن عملية التجفيف؟

7- هل تُعدّ عملية التجفيف جريمة إبادة جماعية؟ وهل تحققت شروط الإبادة في جريمة التجفيف؟

8- هل كانت جريمة التجفيف وليدة انتفاضة عام (1991م)؟

9- ما ردود أفعال المنظمات البيئية بخصوص جريمة التجفيف؟

أهمية البحث

يكتسب البحث أهمية كبيرة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلًا عن كونه يُسلّط الضوء على مرحلة مهمة من تاريخ العراق السياسي والاجتماعي، كما يذكر بالتفصيل جريمة كبيرة دفعت ثمنها شرائح واسعة من المجتمع العراقي، فقد نالت هذه الجريمة واحدة من أكبر المناطق البيئيّة الرطبة في الشرق الأوسط وغرب آسيا، ومن أغنى مناطق العالم في تنوّع الحياة المائية والبرية.

البحث بذلك يؤسس لذاكرة وطنيّة عراقية تهدف إلى ترصين الممارسات السياسية، والتعلّم من تجارب الماضي، واكتساب الخبرات، والحذر من تكرار الأخطاء، لتكون هذه الذاكرة في خدمة المشروع الوطني، والحدّ من فوضى استعمال الذاكرة التي تدفع بعض النّاس إلى تقبيح الحسن وتجميل البشع والشنيع.

مسوّغات البحث

على الرغم من كثرة الدراسات التي ذكرت أهوار جنوب العراق، إلّا أنّها في أغلبها دراسات اجتماعية وبيئية، لم تذكر جريمة تجفيف الأهوار بالتفصيل، ولم تدرس مسببات التجفيف وآثاره، ولم تتطرّق إلى تدمير بيئة متكاملة، وإلغاء تاريخها العريق من الناحية البيئية والإنسانية والحضارية، وحرمان المنطقة من ثقافة عمرها يمتد لمئات القرون.

منهجية البحث

المنهج هو الأسلوب والطريق المعتمد في إثبات فرضية البحث واستخلاص نتائجه، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في بيانه؛ فالوصف هو نقطة الانطلاق في العلوم الإنسانية، ولا غنى للباحث عنه، في حين يأتي التحليل ليُبلور النتائج وفقًا لمعطيات البحث، والمنهج التحليلي يهدف إلى تحليل الموضوع في جوانبه المختلفة، واستخلاص النتائج في ضوء المعطيات التي تُعرض، ولإثبات فرضية البحث عُرضت جملة من الوثائق والإثباتات[1].

مدخل

إنّ عملية التجفيف، وبخلاف ما يعتقد بعضهم، لم تكن وليدة حرب الخليج الثانية، بل إنَّ بدايات التفكير بالعملية بدأت منذ الثمانينيات من القرن الماضي في أهوار محافظة البصرة وبعض مناطق الأهوار في محافظة ميسان، ولاسيّما الأهوار الشرقية، وكان الهدف منها فتح الطرق أمام الآليات العسكرية خلال الحرب العراقية – الإيرانية، ولكن بعد حرب 1991م إثر غزو الكويت، عُمل على إنشاء السدود على جانبي نهرَي دجلة والفرات وروافدهما، بالشكل الذي يؤمّن عدم وصول المياه باتجاه الأهوار وتوجيه مساراتها بشكل دقيق، إلى جانب حصر مياه الأهوار ضمن سدود داخلية، ثم سحب المياه بالمضخات بعد قطع عملية تغذيتها من الأنهار الرئيسة، وقد فُتحت الأنهار الاصطناعية التي تشكّل مصارف ثانوية ورئيسة مربوطة بالأنهار.

أوّلًا: التوزيع الجغرافي لأهوار جنوب العراق

1 – نطاق الأهوار الشرقية على نهر دجلة وتشمل:

أ- الأهوار الواقعة على أيسر نهر دجلة، وهي من الشمال أهوار: جصان والشويجة والساروط والسناف والحسكة والحويزة، علماً أنّ الأهوار الشمالية طالها الجفاف في الوقت الحاضر.

(1) حسين عليوي ناصر الزيادي، أسس وأخلاقيات البحث العلمي، دار الفيحاء، بيروت، 2018، ص34.

ب- الأهوار الواقعة على أيمن نهر دجلة، وهي من الشمال أهوار: أم البروم والمصندك والسعدية والدويجة والصحين.

2- نطاق الأهوار الوسطى الواقعة بين نهري دجلة والفرات، وتشمل أهوار الدلمج في الشمال، وأبو عجول، والبدعة، والصيكل، وأم البني، والسكانية، ويحدّها الآن من الشمال نهر الغراف. والأهوار المحاذية لغرب نهر دجلة من الشمال هي: هور السعدية، ثم هور الخراب، وهور الصخيري، وتنتهي بأهوار ذات مساحات متباينة مثل هور الوادية والصحين والصكيل. وتستلم جميع هذه الأهوار مياهها من نهر دجلة عن طريق فتحه المصندك ونهري المجر الكبير والبتيرة، وقد تقلّصت هذه الأهوار كثيرًا بنسبة (٪70) من أصل مساحتها؛ بسبب عمليات التجفيف، علماً أنّ الأهوار كانت تمتد سابقًا إلى الشمال حيث يوجد هور عكركوف جنوب بغداد وهور عوريج.

3- نطاق الأهوار الغربية الواقعة على نهر الفرات وتشمل:

أ- الأهوار الواقعة على الجانب الأيسر للفرات، وهي من الشمال أهوار: ابن نجم، والرماح، وأبي حجارة.

ب- الأهوار الواقعة على الجانب الأيمن لنهر الفرات، وهي أهوار: اللايج، والطوال، والطيب في الشمال، وهور الحمار جنوبًا، الذي يمتد من الناصرية غربًا إلى ضواحي البصرة قريبًا من شط العرب.

ثانياً: بدايات التفكير بالتجفيف

خلال الحرب العراقية - الإيرانية عام (1980 - 1988م)، بدأ النظام البعثي ببناء الطرق والسدود ضمن مناطق الأهوار، كما بدأ بحفر القنوات وتشييد السدود ليحوّل مجرى الأنهار والجداول الأساسية في المنطقة (مصادر المياه الرئيسة) إلى غير مجراها بذريعة استصلاح الأراضي، وهي البداية لتجفيف الأهوار بشكل واسع، ولقد أوضحت الصور الفضائية المتعاقبة التغيّرات في المنطقة، كما تعرّضت مساحات واسعة من الأهوار إلى التجفيف في بدايات الحرب العراقية - الإيرانية، وأصبحت أجزاء واسعة من الأهوار ساحات قتال، إذ أُنشِئت السواتر العسكرية، ممّا أدّى إلى تدهور خطير في التنوع الأحيائي الموجود، فضلاً عن هجرة آلاف العوائل التي تسكن مناطق الأهوار، وبعد انتهاء الحرب في التسعينات، زُرعت أجزاء من الأراضي المجففة، واستُثمرت أجزاء من المسطحات المائية

لغرض الصيد.

وأهم مصادر التغذية المائية هي أنهار (المشرّح) و(الكحلاء) وتفرعاتها، والجداول الناشئة عنها من الجانب العراقي ضمن قاطع محافظة ميسان، فضلًا عن المغذيات القادمة من الجانب الإيراني، وقد تعرّض أغلبها للجفاف.

ضمن مساحة بركة هور (العظيم) في ناحية المشرّح، وبركة هور (أم النعاج) ضمن قضاء الكحلاء، توجد كلّ من: قرية بني هاشم، والمعيل، وقرية أبو خصاف، وتُعدُّ أنهار المشرح والكحلاء داخل العراق المغذيات الرئيسة للهور، مثلما أنهار الطيب والدويريج والكرفة ونيسان والخفاجية تُعدّ مغذيات من الجانب الإيراني، ويبلغ عرض الهور (30) كم، وامتداده لغاية الحدود الإيرانية (35) كم[1].

وبعد عام (1991م) ظهرت حملات هندسية على شكل مراحل تهدف إلى كشف تغيير في المنظومة البيئية بفعل العامل البشري؛ مما أدى إلى وجود أراض ذات تجمعات ملحية نتيجة عمليات التجفيف؛ مما أساء إلى استخدام الأرض والماء، واختزل مساحات الأهوار عبر مراحل كبيرة في إطار الخطة العامة في عملية التجفيف[2].

ثالثاً: المساحات المجفّفة

شهدت مساحات أهوار جنوب العراق حملة واسعة للتجفيف، وتوضح المرئيات الفضائية التي أُخذت للعراق في أزمان متباعدة تقلّص مساحات الأهوار، إذ إنَّ هور (الحمار) الذي يقع بين محافظتي ذي قار والبصرة وعلى مساحة تبلغ حوالي (114480) دونم[3](1)، قد انخفضت مساحته بشكل كبير بحسب المرئية الفضائية الملتقطة بتاريخ (15/ 4/ 2016).

---

(1) جمهورية العراق، وزارة البيئة، 2006.

(2) جمهورية العراق، وزارة الري، دراسة حول تجفيف الأهوار في العراق، تقرير غير منشور، 29 – 3 – 1991 م، ص 23 – 36 يراجع ايضا حسن الشيخ مرهون (تجفيف الأهوار) شبكة المعلومات الانترنيت، موقع قطيفيات، عام 2004 م ص –1 2

(3) طارق عكلة هدروس، تجفيف الأهوار من وجهة نظر العاملين في المجال الزراعي، مجلة جامعة ذي قار العلمية، المجلد الثاني، العدد الثالث، 2006، ص9.

الخريطة (1) أهوار العراق عام (1973م):

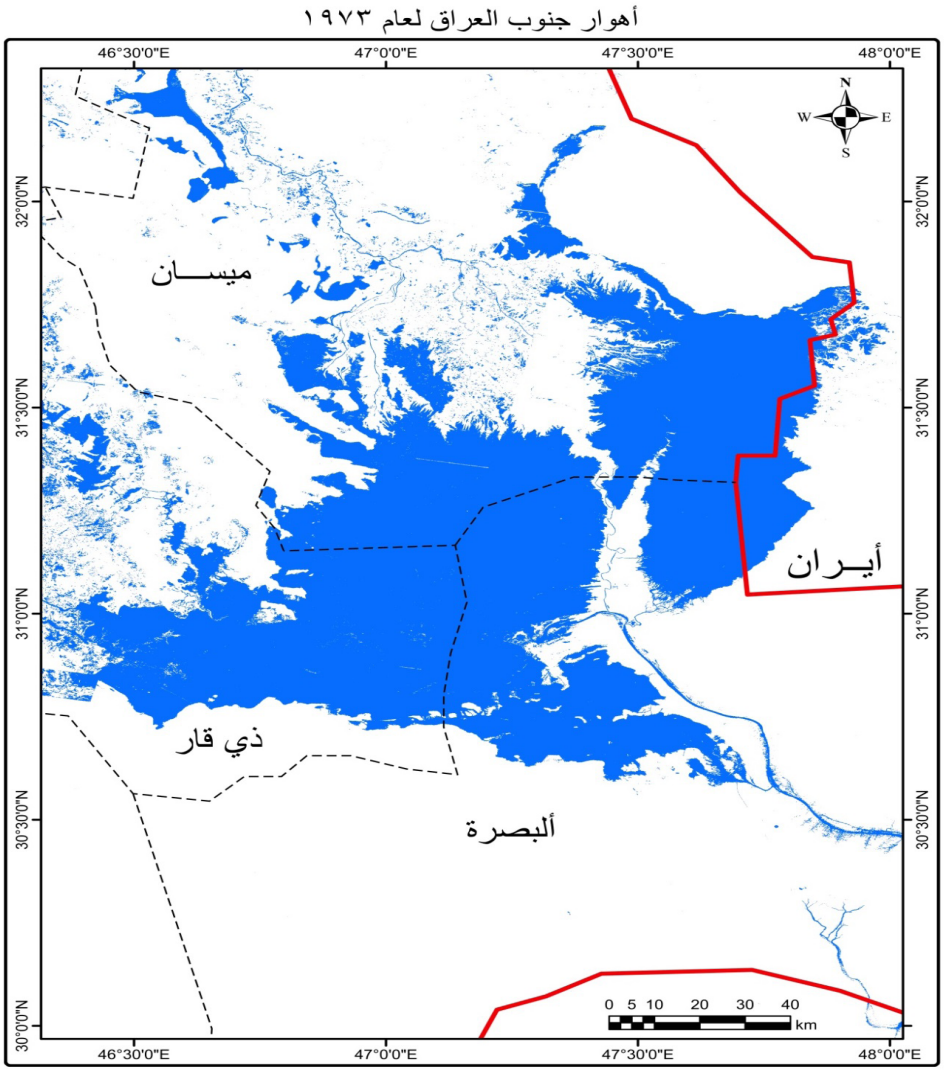

المصدر: بالاعتماد على المرئيات الفضائية للقمر الأمريكي (Landsat 1-3-4 MSS) حُسبت المساحة ورسمت الخرائط بالاعتماد على برنامج Arc GIS 10.4.1.

الخريطة (٢) أهوار العراق عام (2003م)

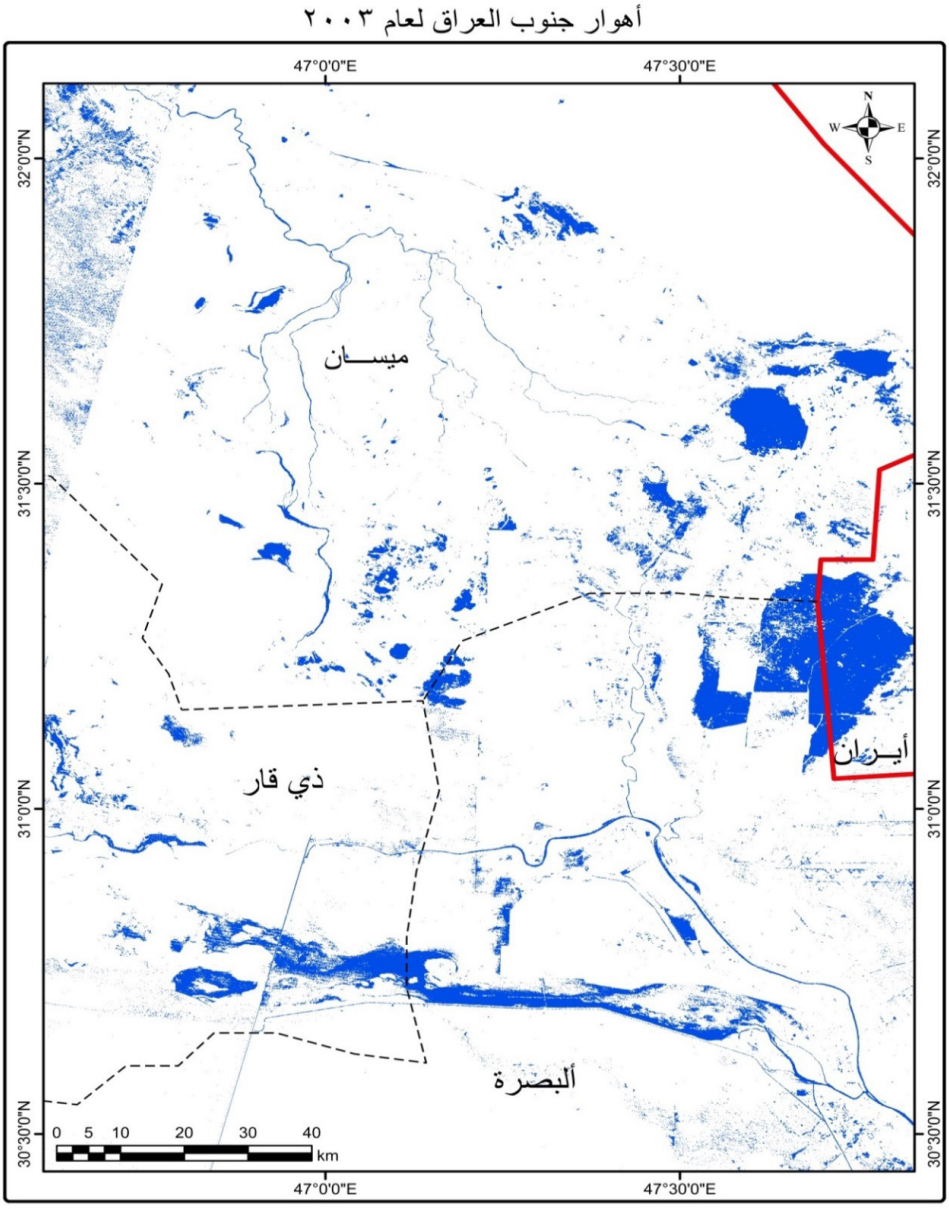

المصدر: بالاعتماد على المرئيات الفضائية للقمر الأمريكي(Landsat7) ETM+) حُسبت المساحة ورسمت الخرائط بالاعتماد على برنامج Arc GIS 10.4.1.

بمعنى آخر، إنَّ الأهوار فقدت حوالي ثلثي مساحتها بين الأعوام (1973–2016م)، وهو أمر يظهر مقدار التجفيف الذي أصاب الأهوار خلال هذه المدة الزمنية، إذ قام النظام السابق في تسعينيات القرن العشرين، وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام (1991م) بحملة هندسية واسعة ومبرمجة لتجفيف أهوار جنوب العراق، وقد رافق ذلك إجلاء لسكان القرى الواقعة في أعماق الأهوار، وقد نُفّذَ هذا المشروع بإنشاء سدود ترابية لمنع تدفق المياه إلى الأهوار، ومن ثم توجيهها لتصب في نهر الفرات عند القرنة، وتحويل جزء من مياه نهر الفرات إلى مشروع الحرية، فضلاً عن إنشاء سدة ترابية بين قضاء المدينة ومحافظة ذي قار لمنع تدفق مياه الفرات إلى هور الحمار، مع سدود ترابية داخل الأهوار نفسها لتسهيل تجفيفها بسرعة، وهي عملية أدّت إلى تغيير النظام البيئي الذي كان قائماً لأكثر من (5000) سنة في المنطقة[1]، وتقليص مساحة الأهوار التي كانت تمتد لمسافة (15000–20000) كم2 إلى أقل من (2000) كم2، وتدمير الأهوار المركزية بنسبة (90٪) وتحويلها إلى أراضٍ جرداء، فصاحب ذلك انخفاض في مجموع سكان الأهوار من (400.000) نسمة إلى حوالي (85000) نسمة[2].

رابعاً: مراحل تجفيف الأهوار

بعد عام (1991م)، ونتيجة لقرارات سياسية، وُضعت خطة لتجفيف الأهوار، ونُفّذت بجهد هندسي من قِبل عدد من الوزارات ذات العلاقة، منها: (الزراعة، النفط، الصناعة، الإسكان، التعمير، والتصنيع العسكري)، يتضح من تفاصيلها المأخوذة من الوثائق الرسمية أنّ هناك خمس عمليات كبيرة في إطار الخطة العامة، وهي كالآتي:

(٤-١) العمليّة الأولى: تكتيف الأنهار

نُفِّذت هذه العملية بإنشاء سدود ترابية تتراوح أطوالها بين (6–18 كم) لكلّ سدّة ترابية على جانبي الأنهار الرئيسة التي تغذّي الأهوار، وقُطعت المياه عن عشرات الروافد والجداول، رافق ذلك تكتيف الأنهار وقطع المياه بنسبة (95٪) بنواظم خاصّة على نهري دجلة والفرات[3]،

(1) للمزيد حول الآثار البيئية لتجفيف الأهوار ينظر: أقبال عبد الحسين أبو جري، الآثار البيئية لتجفيف الأهوار في جنوب العراق، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2007 ، ص 6–9.

(2) حسين عليوي ناصر الزيادي، نمو السكان وتوزيعهم في أهوار محافظة ذي قار للمدة 1977–1997، مجلة آداب ذي قار، العدد (3)، جامعة ذي قار، 2011، ص142.

(3) يوسف محمد علي الهذال، تجفيف الأهوار وأثره في اختلاف الخصائص المناخية لجنوبي العراق، مجلة ديالى، العدد 41، 2009، ص5.

ففي محافظة ميسان كُتّفت الأنهار المغذّية للأهوار بإنشاء سدود ترابية تتراوح أطوالها بين (6-18 كم) لكلّ سدّة على جانبي الأنهار الرئيسة التي تغذّي الأهوار الوسطى، وهي: نهر الوادية، نهر العدل، نهر الكفاح، نهر الشرمخية، نهر مسبح، نهر هدّام، ونهر أم جَدى، إذ قُطعت المياه عن عشرات الروافد والجداول التي كانت تأخذ مياهها من أنهار المجر الكبير والبتيرة متّجهة نحو الأهوار، ونتيجة تجفيف مياه الأنهار السبعة بمقدار (95٪) تضاعفت شدّة شحّة المياه في هذه المرحلة، حين قُطعت المياه بنواظم، ولاسيّما على نهر دجلة عن مصدريه المتمثّلين بنهر المجر الكبير ونهر البتيرة بالنسبة أعلاه، وبذلك انقطع الماء عن المناطق الشاسعة التي تقع بعد مدن الميمونة، والسلام، والعدل، والمجر الكبير، وأُنجزت العملية تمامًا في شهر تمّوز (1992م).

(٤-٢) المرحلة الثانية: أُنشئت سدّتان ترابيتان تقطعان نهايات جميع الأنهار والروافد والجداول المتّجهة إلى الأهوار الوسطى قُبيلَ وصولها إليها، وجُمعت مياهها في المجرى الحاصل بينهما بإنشاء سدّة ترابية من جنوب قرية الجنداله (ناحية السلام)، مرورًا بجنوب قرية أبي عشرة (ناحية العدل)، ثم مرورًا بقرية أبي عجل، ثم التقت جنوبًا لتمرّ بالسدّتين الترابيتين اللتين أُنشئتا أثناء الحرب العراقية – الإيرانية ابتداءً من منطقة أبي عجل حتى منطقة بني منصور، إذ اتّصلت في النهاية بنهر الفرات على مسافة (6) كيلومترات غرب مدينة القرنة، وقُطع أكثر من (40) نهرًا وجدولًا، وحُوّل مسارها باتجاه الشرق إلى منطقة أبي عجل، ثم باتجاه الجنوب حتى انتهت في نهر الفرات في منطقة بني منصور غرب القرنة، ممّا أدّى إلى انخفاض منسوب المياه في هور القرنة الذي كانت تصبّ فيه، وأُنجزت العملية أواخر شهر أيلول (1992م).

(٤-٣) المرحلة الثالثة: تتمثّل في تحويل مياه نهر الفرات إلى المصبّ العام، أي من موقع الفضليّة على بُعد (5) كيلومترات شرق مدينة الناصرية إلى مجرى المصبّ العام (ومن المعلوم أنّ مجرى المصبّ العام يصبّ في خور عبد الله شمال الخليج)، وقد جُعل مجرى المصبّ العام مبزلاً (قناة لتصريف المياه المالحة أو الفائضة) لسحب مياه هور الحمار، إذ يمرّ في جنوبه وفي منطقة أخفض منه، وتحوّل المجرى الطبيعي والتاريخي لنهر الفرات ابتداءً من مدينة الناصرية إلى القرنة إلى مبزل لسحب مياه الأهوار الوسطى، وحُوّلت مياه نهر الفرات أيضًا عن طريق حفر قناة تُعرف بنهر أمّ المعارك الذي يصبّ في المصبّ العام عند (60) كيلومتر، وأُنجزت العملية في بداية تموز (1992م).

(٤-٥) المرحلة الرابعة: تكتيف نهر الفرات في كلٍّ من محافظة ذي قار ومحافظة البصرة بإنشاء سدّة ترابية بمحاذاة الفرات من جهته الجنوبية (الضفة اليمنى)، بين مدينتي المدينة والناصرية مرورًا بالجبايش، لمنع مياه الفرات من التسرّب جنوبًا نحو هور الحمار، وبعرض (25م) من الأسفل، وبعرض (6م) من الأعلى، وبارتفاع (7.5م)، ويبلغ طولها (145كم)، وقُطعت مياه مجموعة من الأنهار التي تغذّي هور الحمار، وهي: نهر صالح، ونهر عنتر، إضافةً إلى عدد من الروافد والجداول الأخرى، وبرزت ضفتا مجرى الماء اللتان كانتا مغمورتين قبل ذلك داخل الهور لإنشاء سدّة ترابية فوقهما، واستُفيد من السدّة الواقعة بين القرنة والمدينة (20كم) التي أُنجزت خلال الحرب العراقية – الإيرانية وتُدعى (سدّة الحماية)، وأُنجزت سدّة بمسافة (20كم) بين المدينة ونقطة تبعد عن الجبايش (5كم)، والمتبقي يمثّل المسافة بين هذه النقطة والناصرية أي (100كم).

شكل رقم (3)

مراحل التجفيف في منطقة الدراسة

خامساً – المشاريع التي نُفّذت بعد عملية التجفيف

(٥-١) مشروع نهر العز: يوجد مشروع نهر العز في محافظتي البصرة وميسان على الجانب الغربي لنهر دجلة، ويمتد بين المدينة والسلام، ويهدف إلى بَزْل مناطق الأهوار في جداول البتيرة والعريض والمجر الكبير والجداول الأخرى الصغيرة، وتحويل مساحات منها إلى أراضٍ جرداء عن طريق حصر المياه الزائدة في هذه الجداول في مسطح مائي يبلغ طوله (98كم) وعرضه (6.1كم)، وتصريفها إلى نهر الفرات بين المدينة والقرنة في محافظة البصرة، بقطع اتصال أهوار القرنة بمجرى نهر دجلة جنوب العزير، وبمجرى الفرات بين الجبايش والقرنة.

(٥-٢) نهر أمّ المعارك: يتفرع نهر أمّ المعارك من مجرى الفرات قريبًا من مدينة الناصرية، عند مقدّم السيفون الذي يمرّر مياه المصب العام، ثم يتجه جارياً بمحاذاة المصب العام ومشروع ماء البصرة، ويواصل مساره إلى أن يلتقي بمشروع الماء نفسه، ليصب بعد ذلك في المصب العام الذي تنحدر مياهه نحو الخليج العربي، ويُعد هذا النهر من المجاري الرئيسة، إذ يمتد مسافة طويلة تزيد على مئة كيلومتر، ويتميّز بعرض متفاوت يضيق في بعض المواضع ويتسع في أخرى، ويحتفظ بتصريف مائي كبير يجعله مصدرًا مهمًّا للتغذية والري.

ويتشعّب النهر إلى خمسة فروع أساسية، لكلّ واحد منها وظيفة إروائية خاصة، فأوّل هذه الفروع نهر عبادة الذي يتصل بمجرى النهر في بداياته، ثم يليه نهر الخيرات بعد مسافة أبعد، ثم نهر البركات الذي يتفرّع بقناتين رئيسة وفرعية، ثم نهر الفداء الذي يتوزع في منتصف المسار تقريبًا، وأخيرًا نهر الأخضر الذي يظهر عند نهاياته، ممتدًا بقناة رئيسة طويلة.

تشكل هذه الفروع شبكة مائية متكاملة، أسهمت في تغذية الأراضي الزراعية، وتحويل مساحات واسعة إلى بقاع صالحة للاستثمار الزراعي.[1]

(٥-٣) مصرف كميت الفيضاني (نهر تاج المعارك) يقع المشروع على الضفة اليسرى من نهر دجلة إلى الشمال من ناحية كميت بحدود (5 كم)، ويهدف إلى تمرير التصاريف الفيضانية في نهر دجلة مقدّم مدينة العمارة إلى هور السناف عن طريق القناة بطول (36،5 كم)، وتصريف (400 م^3/ ثا) منه إلى هور الحويزة، ومن ثم إلى شط العرب من خلال مصرفي الكسارة والسويب.

---

(1) جمهورية العراق، وزارة الزراعة والري، مركز الفرات للدراسات وتصاميم مشاريع الري، تقرير عن مشروع نهر أمّ المعارك، تقرير غير منشور، عام (1993م) م 8.

(٥-٤) مشروع هور عودة تقع أراضي المشروع في هور عودة المجفف في ناحية السلام، قضاء الميمونة في محافظة ميسان بحدود مساحة قدرها (42ر5 كم)، وقد نُفذ المشروع على مرحلة واحدة وأُنجز عام (1996م) [1].

(٥-٥) مشروع الوادية تمثل أراضي مشروع أهوار الوادية والصحين المجففة في قضاء المجر الكبير في محافظة ميسان بحدود مساحة قدرها (16 كم)، وقد نُفذ المشروع على مرحلة واحدة وأُنجز في عام (1997م).[2]

(٥-٦) مشروع المالحة يقع المشروع على الجانب الأيمن من نهر الفرات في الأراضي المجففة من هور الحمار، إذ تبلغ مساحة المشروع بحدود (305 كم)، منها (165 كم) ضمن حدود محافظة ذي قار و(140 كم) ضمن حدود محافظة البصرة، نُفذ المشروع على ثلاث مراحل، وأنجز عام (1997م).[3]

(٥-٧) مشروع الشايع يقع المشروع على الجانب الأيمن لشط العرب في الأراضي التي تعدّ جزءا من هور الحمار المجفف بين الهارثة والقرنة بمساحة قدرها (305 كم)، نُفذ المشروع على ثلاث مراحل، وأنجز عام (1997م).[4]

(٥-٨) مشروع ايمن نهر الفرات وأيسر المبزل القوسي يقع المشروع في سوق الشيوخ في محافظة ذي قار بمساحة قدرها (100 كم)، نُفذ المشروع على مرحلتين وأنجز عام (1997م).[5]

(٥-٩) مشروع أم نخلة يتمثّل المشروع بأراضي هي جزء من هور الحمار في محافظة ذي قار في ناحية كرمة بني سعيد بحدود مساحة قدرها (200 كم)، نُفّذ المشروع على ثلاث مراحل، هي: المرحلة

---

(1) محمد جعفر السامرائي، مشاريع الري والبزل الحديثة في محافظات ميسان وذي قار والبصرة دراسة في جغرافية الموارد المائية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، غير منشورة، عام (1999 م)، ص 79.

(2) وزارة الري، مديرية ري ميسان، إدارة مشروع الأراضي المستصلحة، تقرير عن الأراضي المستصلحة في محافظة ميسان، عام (1999 م)، غير منشور، ص5.

(3) وزارة الري، مركز بحوث التربة والموارد المائية قسم تحريات التربة، دراسة شبه مفصلة في مشروع المالحة الاروائي، مطبوع، عام 1997 م، ص 2.

(4) محمد جعفر السامرائي، المصدر السابق، ص 108.

(5) وزارة الزراعة، مديرية زراعة ذي قار، تقرير عن الأراضي المجففة في محافظة ذي قار غير منشور، عام (1999م)، ص 7.

الأولى مشروع أم نخلة، المرحلة الثانية الكرماشية، والمرحلة الثالثة مشروع نهر جاسم، وأنجز عام (1997م).[1]

سادساً–[2] آثار التجفيف

(٦-١) الآثار البيئية: لقد تعرضت منطقة الدراسة لأنواع من الضغط والمتغيرات البيئية التي أثّرت في هذا النظام البيئي وموارده الطبيعية، إذ شكّلت الأهوار عاملًا مهماً في حماية وتحسين البيئة، واعتدال درجات الحرارة؛ لكثافة الغطاء النباتي فيها، وبعد التجفيف اختلّ هذا التوازن البيئي، وتغيرت طبيعة المنطقة، والظروف المناخية المحلية، إذ إنَّ تجفيف مساحة قدرها أكثر من (9000 كم) من الأهوار والبحيرات بصورة سريعة له أثرٌ مباشر على المناخ المحلي للمنطقة، فالتجفيف أدّى إلى ارتفاع في درجات الحرارة، إذ انخفض المعدل العام لدرجة الحرارة بمقدار درجة واحدة، مع انخفاض نسبة الرطوبة وارتفاع نسبة التبخر، فأصبحت المنطقة ذات بيئة جافة، ومن ثم تعرضها إلى ظاهرة

(1) وزارة الري، مركز بحوث التربة والموارد المائية، مسح التربة الاستطلاعي لمشروع أن نخلة الإروائي محافظة ذي قار، إعداد إبراهيم جعفر وعز الدين نوري، مطبوع، عام 1995 م، ص 1–2

(2) صفاء عبد الأمير الأسدي، إدارة الأهوار في جنوب العراق، مجلة آداب البصرة، وقائع بحوث المؤتمر العلمي لكلية الآداب العدد 35، آذار عام 2002 م، ص 58

التصحر ولاسيما أثناء فصل الصيف مع هبوب الرياح الجافة، وارتفاع درجات الحرارة التي تصل إلى أكثر من (40) درجة، فالتصحر عملية هدم، أو تدمير للطاقة الحيوية للأرض التي يمكن أن تؤدي في النهاية إلى ظروف تشبه ظروف الصحراء.

(٦-٢) ارتفاع معدّلات درجات الحرارة: إنَّ الاختلافات الحاصلة في معدل الحرارة بعد تجفيف الأهوار في المعدل العام كان أعلى ما يكون في محطة رصد الديوانية (2.12 م)، ثم تلتها محطة رصد البصرة (1.02 م)، ثم محطة الحي (1.42 م)، والناصرية (1.32 م)، والعمارة (1.02 م)، والاختلافات الحاصلة في معدل الحرارة الصغرى (الليلية) كان أوضح وأهمّ من الاختلافات الحاصلة في الحرارة العظمى (النهارية)، خصوصًا في محطات رصد الحي، والديوانية، والعمارة، التي سجلت الحرارة الصغرى فيها اختلافات مقدارها (2.22 م) و (22 م) و (22 م) على التوالي، وهذا إنْ دلّ على شيء إنَّما يدلّ على أنَّ الارتفاع الحاصل في الحرارة الليلية هو المسؤول عن ارتفاع معدل الحرارة العام، وهذا يقودنا إلى أنَّ موازنة الإشعاع وموازنة الطاقة حصل فيهما اختلاف واضح.

(٦-٣) الغبار والغبار المتصاعد: تتعرض المنطقة الجنوبية من العراق ولاسيّما في فصل الصيف إلى تأثير كتلة هوائية ملوّثة بالأتربة ترفعها الرياح السطحية فتسبّب انخفاضًا في الرؤية إلى أقلّ من كيلومتر واحد بسبب الانقلاب الحراري الذي يحد من ارتفاعها[1]، ولكن بعد تجفيف الأهوار وإزالة الغطاء النباتي اشتد حدوث هذه العواصف، إذ بلغ معدّل تكرارها للمدة (1970–1979م) لشهر تموز (13، 18،9) لمحطات العمارة والبصرة والناصرية على التوالي، بينما بلغ معدل تكرارها للشهر نفسه للمدة (1990–1999م) (23،17،10) للمحافظات على التوالي، وفي جدول (18) يتبين مقدار ازدياد معدلات حدوث هذه العواصف نتيجة عمليات التجفيف، والمناطق الصالحة للزراعة المحيطة بالأهوار تعرضت هي الأخرى لهذه العواصف الترابية الملوّثة، ليس على هذه المناطق فحسب، بل امتدّ تأثير هذه العواصف إلى آلافِ الكيلومترات المربّعة.

(٦-٤) تملّح التربة: لقد حدثت تغيُّرات عديدة في خصائص وصفات التربة، إذ أكّدت مسوحات التربة حدوث عمليات إعادة تملّح، وتكوُّن قشرة ملحية على السطح؛ لأنَّ المنطقة كانت مغمورة بالمياه؛ مما أدى إلى ارتفاع تركيز الأملاح الذائبة في التربة مثل كلوريدات وكبريتات وبيكربونات

(1) ماجد السيد ولي، العواصف الترابية في العراق وأحوالها، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد الثالث عشر، حزيران عام (1982م)، ص7.

الصوديوم والمغنيسيوم والكالسيوم؛ بسبب ارتفاع مستوى الماء الأرضي، والمناخ الجاف، وظروف الصرف الرديئة، وتزداد تراكيز الأملاح العالية مع العمق ولاسيّما في النسجات الثقيلة، وتؤثر هذه الأملاح على جهازية الماء والعناصر الغذائية للنبات في التربة، فضلاً عن تأثيرها السام المباشر على النباتات؛ لذلك فإنها تُعدّ عاملاً مُحدِّداً للإنتاج الزراعي والاستعمالات الأخرى.[1]

وفي تحليل مختبري لتوزيع أصناف ملوحة التربة في المشاريع التي أُنشئت بعد التجفيف تبيَّنَ أنَّ أكثر من (72٪) من المساحة الكلية لـ (مشروع العزّ) امتازت بملوحة عالية، فضلاً عن المشاريع الأخرى كمشروع المالحة، والجدول (19) يبين تصانيف الملوحة ومساحة الأراضي المتأثرة بالملوحة، فعملية الاستصلاح المزعومة كانت سريعة وغير كاملة، ولم يُؤخذ بنظر الاعتبار نوع التربة والنفاذية؛ مما أدى إلى حدوث خلل في عمليات الصرف والإرواء وحدوث تملّح وتغدق.[2]

إنَّ أغلب هذه الأملاح كانت ذائبة في مياه الهور قبل التجفيف، لاسيّما في المناطق المنخفضة التي تشغل المياه العميقة في الأهوار، وبعد حجز مصادر التغذية، تُركت المياه لتجف بعمليات التبخر، وهذه العملية تأخذ المياه النقية فقط وتترك الأملاح لتجف كلياً، تاركة الترسبات الملحيّة لتكوّن تجمعات ملحية في هذه المناطق، إذ بلغت مساحة الترب الملحية في كلّ من هور الحويزة (100 كم)، والأهوار الوسطى (168 كم)، وبلغت في هور الحمار مساحة الترب الملحية حوالي (376 كم).[3]

(٦-٥) تدمير البيئة النباتية والحيوانية: إنَّ عمليات التجفيف أثّرت بصورة مباشرة على الحياه النباتية والحيوانية في منطقة الدراسة، وانطوت على تدمير الحياة النباتية والحيوانية، وذلك أحد الأسباب الرئيسة لخسارة التنوع البايولوجي؛ إذ تغيرت نوعية الغطاء النباتي، فاختفت مجتمعات نباتية، وظهرت مجتمعات نباتية جديدة تلاءمت مع البيئة الصحراوية الجديدة، مثل الطرفة، والطرطيع،

---

(1) وزارة الري، مركز بحوث التربة والموارد المائية، قسم تحريات التربة، دراسة شبه مفصلة، مشروع المالحة الإروائي، المصدر السابق، ص 7.

(2) وزارة الري مركز بحوث التربة والموارد المائية، قسم تحريات التربة (مسح التربة شبه المفصل والتحريات الهيدرولوجية لمشروع نهر العز محافظة ميسان، إعداد حسن حميد كاطع، ومحمد حمود عبد الله، وآخرون، المرحلة الأولى، مطبوع، (1995م)، ص 26 – 29.

(3) وزارة الموارد المائية، مركز إنعاش الأهوار، مشروع متابعة التغيرات التاريخية لأهوار العراق باستخدام تكنلوجيا التحسس النائي، تقرير موجز لشرح تفاصيل خارطة التصنيف الخاصة بالتفسير البصري والتحليل الرقمي لصور أقمار لاندسات الفضائية التي تغطي أهوار العراق، خريف عام (2002م) تقرير رقم 1، (2005م) ص 12 – 20.

والشويل، والعجرش، وأصيبت بساتين النخيل وكثير من بساتين الفاكهة التي كانت تشتهر بها المنطقة بالأمراض الكثيرة التي أدّت إلى هلاك مساحات شاسعة منها، والمتبقي منها أصبح عديم الجدوى الاقتصادية، إضافة إلى ظهور إصابات بحشرة الإرضة في بساتين النخيل، ولاسيّما في شمال البصرة؛ إذ كانت هذه البساتين تعيش في بيئة مغمورة لمياه يتعذر على الحشرة اختراقها، أو التنقّل من مكان إلى آخر بسهولة، إضافة إلى أنَّ النباتات التي كانت تعيش في البيئة المائية توفر الأوكسجين الضروري للمياه.

أما الحياة الحيوانية، فلقد أدى التجفيف إلى انقراض أنواع لا حصر لها من الحيوانات والأسماك والطيور، إذ كان هناك ما يقارب (278) نوعاً من الأنواع النادرة والرائعة كالخضيري والحذاف، التي كانت تعد الأهوار محطة أساسية تستخدمها ملايين الطيور في خطوط هجرة الطيور من سيبيريا إلى إفريقيا، وانقرضت أنواع نادرة من الحيوانات التي لا يوجد مثيل لها في أي بيئة مائية أخرى، وأكد بعض الخبراء وجود كلب البحر العراقي الذي اكتشفه علماء الحياة المائية في عام (1950م)، وهو لا يعيش في أي مكان آخر في العالم، إلا أنَّ هذا الحيوان انقرض بعد تجفيف الأهوار، ولا يبدو أنَّ إعادة المياه إلى الأهوار ستعني عودته (صورة 6).

ما بالنسبة للجاموس فقد تعرض للموت، إمّا بالقذائف، أو لشحة وجفاف المياه وعدم إمكانية الخروج من المستنقعات الطينية، وأصبحت هناك مقابر جماعية للجاموس توجد في بعض المناطق مثل الصحين وهور الواوية والعكر.

(٦-٦) الآثار الصحية: لقد ظهرت أمراض في المنطقة لم تكن معروفة سابقًا؛ نتيجة لعمليات التجفيف، مثل أصابات بأمراض الحساسية بأنواعها، إضافة إلى ظهور الأمراض السرطانيّة والتشوهات الخلقية، والعقم وارتفاع نسبة الوفيات ولاسيّما بين الأطفال تحت سن الخامسة بشكل رئيس أثناء سنتهم الأولى، مع الإصابة بالأمراض التنفسيّة، والأمراض السائدة الأخرى مثل الكوليرا والسلّ، والملاريا وحمّى مالطا والتيفوئيد والبلهارزيا نتيجة الملوثات الحيوية التي لها تأثير مباشر على صحة الإنسان والحيوان، فقد أصيبت الحيوانات ببعض الأمراض المعدية، منها مرض الحمى القلاعية، ومرض الطاعون البقري، فضلاً عن ما تعانيه هذه الحيوانات من الطفيليات الخارجية مثل الكراد والحلم الذي يؤدي وجوده على الحيوان إلى إصابته بفقر الدم والضعف والهزال الذي أصيب به الجاموس.

أدّت عملية الجفاف إلى نقص شديد في مياه الشرب، وتلوث المياه القليلة المتبقية، إذ أدى الجفاف إلى أنْ تكون بيئة الهور ملائمة لأنواع مختلفة من الجراثيم والميكروبات، ومن ثم انتشار مختلف الأمراض، من أبرزها (الإسهال – التهاب الكبد – الملاريا)، مع تزايد الإصابات المرضية نتيجة لاستخدام المياه الملوثة وانتشار البعوض الناقل للأمراض في المستنقعات[1].

أشارت الدراسات إلى وجود بكتريا القولون (E. Coli) في مياه الأهوار، ممّا يشير إلى تلوث مياه الأهوار، ويزداد هذه البكتريا في فصل الصيف بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض منسوب المياه، ولهذه البكتريا القدرة على انتاج السموم المعوية بأنواع كثيرة، تصيب الأطفال بصورة خاصة، وهي على ارتباط وثيق مع العديد من البكتريا المرضية، ومنها: (Salmonella) (Shigella) وكذلك أنواع أخرى من الفيروسات[2].

إنَّ الكشف عن وجود بكتريا القولون البرازية Feacal Coliform Bacteria)) يُعدّ دلالة لمعرفة التلوث بفضلات المجاري التي تحمل المواد البرازية، وقد أخذت التغيرات في أعدادها نمطًا مشابهًا للتغيرات الحاصلة لبكتريا القولون، وإنَّ أعداد هذا النوع من البكتريا يُظهر استجابة واضحة للتغيرات الموسمية، وقد تراوح العدد الكلي للبكتريا في مياه بعض أهوار جنوب العراق بين (160 280– خلية / 100مل)، وسجل شهري حزيران وتموز أعلى عدد من البكتريا، وقد يعود السبب بالدرجة الأولى إلى انخفاض منسوب مياه الهور، وتوفير بيئة مناسبة وجيدة لنموّ وتكاثر البكتريا بمختلف أنواعها، فضلاً عن نموّ كثير من الطحالب والحشرات المائية وارتفاع درجات الحرارة عن الأشهر الأخرى[3].

(٦-٧) الآثار الاقتصادية: أما النتائج الاقتصادية المباشرة، فتتمثّل بما حدّدته الأمم المتحدة في مسحها لحالة البيئة في العالم للمدة ما بين (1972–1992م)، إذ يؤثّر تدهور الأرض وتصحرها في قدرة البلدان على إنتاج الأغذية، فتدهور الأراضي أحد العوامل الرئيسة التي تعيق التنمية الاجتماعية

(1) حسين عليوي ناصر الزيادي، أهوار جنوب العراق أرضا وسكانا، دار الفيحاء، بيروت، 2019.

(2) عبد الحسن طاهر جدران، تلوث مياه الأهوار دراسة تطبيقية تحليلية لمياه هور أبو زرك، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد،2010، ص68.

(3) أحمد محمد تركي، دراسة المحتوى الميكروبي وبعض العوامل البيئية لمياه القاطع الشمالي للمصب العام، رسالة ماجستير، كلية العلوم، جامعة الأنبار، (2001م).

والاقتصادية، ويزيد أيضًا من المشاكل الاقتصادية التي تواجه هذه المنطقة، وهذه المشاكل تعمل على تفاقم التدهور البيئي، إذ إنَّ حالة البيئة لا يمكن فصلها عن حالة الاقتصاد[1]، فالتجفيف قضى على اقتصاد منطقة الدراسة نهائياً، فمعظم المشاريع الاروائية والزراعية لم تُستغل في عمليات ري الأراضي المعدة للاستصلاح الزراعي، بل استُغلت فقط كقنوات لتصريف المياه، بالرغم من أنّها نُفذت تحت ذريعة توسيع نطاق الأراضي الزراعية، من خلال عمليات تنفيذ غايةٌ في البدائية؛ إذ لم تُستخدم في استصلاح التربة أية طرق حديثة، وعلى الرغم من أنَّ الأرض منخفضة وتساعد على الري السيحي، إلَّا أنَّ الطريقة التي استخدمت كانت الري بالوساطة، مما زاد الكلفة على المزارعين، وأدى بالنتيجة إلى فشل هذه المشاريع التي كان مقدراً لها الاستصلاح بتكاليف عالية، لكنها تركت بلا استخدام، ممّا يتناقض مع ما زعمته الحكومة السابقة من أنّه المسوّغ المنطقي للمشروع، فلقد أدت بالفعل إلى تخريب المنطقة، إذ تشير نتائج التحاليل المختبرية التي أُجريت على نماذج مأخوذة من ترب المنطقة إلى أنّ صفاتها العامة المورفولوجية والكيماوية والفيزيائية والهيدرولوجية متشابهة، وإنْ اختلفت في نسبتها المئوية، إذ تقع نفاذية التربة وسرعة تصريفها ضمن الصنف البطيء ومتوسط البطء، ونوعية مياه رديئة ومحددة الاستعمال لاحتوائها على كميات من الأملاح، فضلاً عن ارتفاع نسبة الأملاح في المياه الأرضية ورداءة الصرف الطبيعي، كلّ هذه عوامل ساعدت على انتشار الأملاح في هذه المشاريع، وأصبحت أرضاً بوراً ومتصحرة تنتشر فيها الأملاح، في الوقت الذي كانت المياه فيها تغمرها، فحدث تصدّع في قشرتها، وغطت أراضيها غابات من النباتات الصحراوية بدلاً من القصب والبردي، مع ذلك زرعت أغلب تلك المشاريع بمحاصيل الحنطة والشعير والذرة، وكانت زراعتها غير مجدية بسبب وجود محددات للإنتاج، إذ بلغ معدل إنتاجها أقل من (130 كم) بالدونم، وبدأت كميات الإنتاج تقل مع سنوات الاستغلال.

أمّا بالنسبة للصناعات الموجودة في المنطقة، فقد قضي على (٪70) من صناعة الألبان في العراق؛ إذ إنَّ أعداد الجاموس في العراق كانت تشكل في بداية التسعينيات ما يقارب (200) آلف رأس جاموس، ليصل تعدادها في عام (2003م) إلى (130) رأسًا، وبنسبة انخفاض تصل إلى (٪35)، ويشكل الجاموس في مناطق الأهوار نسبة (٪80)، والانخفاض في أعداد الثروة الحيوانية في الأهوار

(1) هاشم النعمة، الملامح المميزة لمشاكل البيئة في عالمنا المعاصر مع نظرة على حالة البيئة في العراق، المجلة العراقية، الشبكة المعلوماتية الانترنيت، عام (2004م).

لاسيّما الجاموس لا يعني بالضرورة موت هذه الحيوانات، وإنَّما هجرتها، أو نقص المواد العلفية، أو الخدمات البيطرية، أو تعرضها للجفاف؛ نتيجة لهجرانها البيئة المثالية لتربيتها، وهي الأهوار أو المياه بشكل عام.

تقدّر أعداد الجاموس في أهوار ميسان قبل التجفيف بحدود (26500) رأسًا، وبعد سنوات التجفيف وصلت أعداد الجاموس إلى (16850) رأسًا، أي بنسبة انخفاض تصل إلى (٪38)، وكانت أقل أسرة تسكن الأهوار تمتلك (20 ـ 25) رأسًا، أمَّا الآن فأغنى الأسر لا تمتلك أكثر من (7) رؤوس؛ بسبب شحة المياه والهجرة القسرية، وفي أواخر الثمانينيات بلغت نسبة إنتاج معامل الألبان من مناطق الأهوار حوالي (٪40) من إنتاج معمل ألبان العراق.

أمَّا بالنسبة إلى الثروة السمكية إذا حسبناها على أساس الدونم الواحد ضمن مساحات الأراضي المجففة، فإنَّ أعداد الأسماك للدونم الواحد تقريباً (500) سمكة بمختلف الأحجام، والأنواع وبمتوسط وزن (1000غم) للسمكة الواحدة، وقد اشتملت على الأسماك المفقودة بأنواعها، مثل القطان، والبني، والشبوط، والشانك، والجري، والخشني، والكارب بأنواعه، وهي الأسماك المعروفة في أهوار العراق، وفي تقرير صدر من الأمم المتحدة قدر فيه عدد السمك الكليّ في العراق وكان (23,500 طن)، فقط في الأهوار، فقد بلغت النسبة (٪60)، أي (10,000 طن) بالسنة، وهذا الحصاد هبط بمقدار أكثر من (٪75) [1]، إذ إنَّ الماء قبل مشاريع التجفيف في التسعينيات كان يتدفق أوّلًا من خلال حقول الرز، ومن هناك إلى الأهوار؛ لتكون عند وصولها محمّلة بمادة البروتين الذي يُعدّ مصدراً مهماً لتغذية الأسماك في المنطقة.

إن تجفيف أحواض البوص أدّى إلى توقّف معامل صناعة الورق في البصرة، وميسان، المعامل التي تعتمد على القصب والبردي كمادة أولية لصناعة الورق ذي الجودة العالية، والمواصفات والكفاءة الفنية، فضلًا عن حرمان السكان المحليين من المادة الأوليّة الرئيسة المستعملة في بناء القوارب.

(1) Iraqi ministries of environment water resources municipalities and public works new eden master plan for integrated water resources management in the marshlands area volume 0 main report 2006.p8

(٦-٨) الآثار الاجتماعية : تركت عمليات التجفيف آثاراً اجتماعية أثّرت في سكان الأهوار الَّذين تحوّلوا إلى أسر فقيرة لا تملك قوت يومها، بعد أن كانت الأهوار ذات نمط حياة فريد من نوعه لآلاف الأسر المستقرة منذ تاريخ قديم يمتدُ إلى الحضارة السومرية، فشردت مئات الالاف من البشر من أقدم بيئية مائية في العالم، وتدمَّرت كثير من المناطق الزراعية والسكنية بتجفيف الأهوار بمساحة تزيد على (20000 كم)، كانت قد غمرتها المياه في ظروف مناخية مختلفة منذ ما قبل التاريخ.

كانت تلك الأهوار بمثابة تكوين ايكولوجي وثقافي وتأريخي فريد في طبيعته، وانسجام عناصره، وديمومة اعتمادها في دورة حياتها المستمرة، وما لها من أهمية محلية وإقليمية ودولية، وبذلك اضطر سكان هذه المنطقة إلى الهجرة باتجاه المدن العراقية أو إلى إيران، وقد مورس التهجير القسري لسكنة الأهوار دون تعويضات، ومُنع السكان من ممارسة الكثير من النشاطات الاقتصادية، مما أدّى إلى اضطرار السكان إلى ترك أعمالهم والرحيل بحثًا عن سُبل العيش، فتتمثل عملية هجرة سكان الأهوار سلبًا لا على سكان الأهوار فقط، بل على المدن نفسها، ونتج عن هذه الهجرة ضغوط متزايدة على إمكانيات المدن المحدودة، وإسهام في زيادة معدل نمو سكانها، الأمر الَّذي شكَّل عبئًا على الحكومات في توفير الخدمات الاجتماعية المكلفة على حساب الهياكل الارتكازية المنتجة، كما يولّدُ ضغط الهجرة الريفية – الحضرية كثيرًا من المشاكل الاجتماعية في المدن، مثل انخفاض المستوى المعاشي، والبطالة، وقلّة الخدمات الصحية والتعليمية، وقلة السكن، والتوترات والنزاعات الاجتماعية، والإخلال بالأمن.

(٦-٩) تهديد النظم الإيكولوجية: أدّى تقلّص المساحة وزيادة الضغوط على الموارد المائية إلى انخفاض مستوى صحة نظم الأهوار الإيكولوجية، وكذلك قلّ التنوع في الأعداد المتبقية من الكائنات الحية؛ ممّا أثّر على أنواع الطيور المهاجرة، وألحق أضرارًا بمصادر رزق الأشخاص المعتمدين على الثروة السمكية في الأهوار والخليج، وهدّد الأنواع المتواجدة في الأهوار.

فضلًا عن إمكانية ضياع أنواع طبيعية ذات أهمية بيئية واقتصادية وثقافية إلى الأبد، مثل ضياع (18) نوعاً من الأسماك والثدييات المهددة عالميا والحشرات المتواجدة في الأهوار، وإذا لم يُجرَ مسح شامل على جميع النباتات والحيوانات في الأهوار حتى الآن فسيصعب حصر ومعرفة الخسائر لكثير من الأنواع، وعلى الرغم من فقدان كثير من الأنواع فلقد أشارت الاستعادة الجزئية للأهوار في عام

(2006م) إلى احتمالية المحافظة على التنوع البيولوجي في الأهوار والمحافظة، ويجدر القيام بالمزيد من الدراسات والأبحاث لسد ثغرات المعرفة في هذا المجال[1].

(٦-١٠) الآثار الديموغرافية: شَهِدت بعض مناطق الأهوار انخفاضًا سكانيًا ناجمًا عن التهجير القسري نتيجة تجفيف الأهوار، أمّا المناطق الأخرى فقد شَهِدت زيادة سكانية طفيفة لا تتناسب مع المدّة الزمنية بين التعدادين، كما أنَّ تلك الزيادة لا تتناسب مع ارتفاع معدل الخصوبة السكانية لمناطق الأهوار، وبشكل عام، بلغ حجم السكان في منطقة الدراسة (644074) نسمة عام (1987م)، وارتفع إلى (679740) نسمة عام (1997م)، أي أنَّ الزيادة السكانية لم تتجاوز (35666) نسمة، إذ أسهمت عملية التجفيف في هجرة جماعية أو نزوح كبير باتجاه المدن، لاسيّما تلك المتاخمة للأهوار، الأمر الذي انطوى على آثار سلبية اقتصادية واجتماعية واضحة على المدن والأرياف على حد سواء؛ فأصبح ابن الأهوار غريبًا في بيئة حضرية تختلف كثيرًا عما اعتاد عليه من نمط حياة مختلف، لذا ظهرت في أغلب المدن المتاخمة للأهوار أحياء سكنية جديدة توسعت ونمت بسرعة خلال النصف الأوَّل من عقد التسعينيات، وشكلت تلك الأحياء عبئًا ثقيلًا على المرافق التنموية والبنى التحتية في المدن، فأصبحت بؤرًا للأمّيّة والمشكلات الاجتماعية[2].

انخفض معدّل النمو السكاني تبعًا لذلك مقارنة بالمرحلة السابقة ليبلغ (0.5٪)، وهو أقلّ كثيرًا من معدل النمو السكاني للقطر خلال المرحلة نفسها والبالغ (3.0٪)، ولا شكّ في أنَّ هذا الانخفاض يؤكّد اشتداد تيارات الهجرة الخارجة من مناطق الأهوار في جنوب العراق، لأسباب وعوامل تتعلق باتساع المساحات المجففة من الأهوار، وبالنتيجة فقدان السكان لمواردهم الاقتصادية وفرص عملهم التي تعتمد على الموارد التي توفرها الأهوار، كالزراعة، وتربية الحيوانات، والصيد، وصناعة السفن، والصناعات الشعبية الأخرى[3] فضلا عن الظروف السياسية التي امتازت بها تلك المرحلة.

---

(1) الامم المتحدة، إدارة التغيير في الأهوار- التحدي الكبير الذي يواجه، فريق عمل الأمم المتحدة للمياه، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومنظمة اليونسكو،2011.

(2) حسين عليوي ناصر الزيادي، توزيع السكان في مناطق أهوار جنوبي العراق للمدة 1977-2007، العدد 3 المجلد 1، مجلة كلية التربية، جامعة ذي قار، 2011، ص252-276

(3) حسين عليوي ناصر الزيادي، نمو السكان في أهوار جنوب العراق للمدة 1977-2007، مجلة كلية الآداب، جامعة ذي قار، العد 6، 2013، ص156

جدول (1)

حجم السكان ومعدلات نموهم في أهوار جنوب العراق للمدة 1977–2007

المنطقة	السكان (نسمة)				معدل النمو٪		
	1977	1987	1997	2007	1977–1987	1987–1997	1997–2007
المشرح	20283	17476	19648	25894	5.3–	1.2	2.8
كميت	19560	19850	33292	44335	0.1	5.3	2.9
قلعة صالح	15291	21849	35268	45792	7.5	1.5	2.6
المجر الكبير	34457	65573	69531	89347	6.6	2.7	0.4
العزير	26999	–	30860	40462	–	–	2.7
العدل	15096	37643	16421	21488	9.5	8.0–	2.7
الكحلاء	11316	22194	38174	50543	0.2–	1.4	2.8
الميمونة	28788	28416	41761	55284	0.1–	0.8	2.8
السلام	33036	29676	28672	37635	1.8	0.3–	0.3–
الجبايش	25075	36064	19768	26706	3.7	5.8 –	3.0
الحمار	6600	8164	3091	4166	2.1	9.2 –	3.0
الفهود	16620	26001	24528	33405	4.6	0.6 –	3.1
الطار	12627	–	10507	14600	4.3	5.9 –	3.3
كرمة بني سعيد	30016	55922	35749	49499	2.0	0.4 –	3.3
العكيكة	31192	36626	40641	56890	1.6	1.0	3.4
الفضلية	15400	28004	26924	37271	6.1	0.4–	3.3
المدينة	24633	43155	42063	52684	2.2	0.3–	2.3
المنطقة	السكان (نسمة)				معدل النمو٪		
	1977	1987	1997	2007	1977–1987	1987–1997	1997–2007
الدير	34560	44033	59182	75783	2.5	3.0	2.5
النشوة	–	16871	18228	23967	–	0.8	2.7
الهوير	19864	58604	37676	47967	11.4	–	–
طلحة	27005	47953	47756	59769	5.9	0.04	2.3
المجموع	448418	644074	679740	893487	3.7	0.5	2.8

المصادر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان للسنوات (1977م) و(1987م) و(1997م)، جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق لعام (2007م).

استخرج معدل النمو السنوي من قبل الباحث

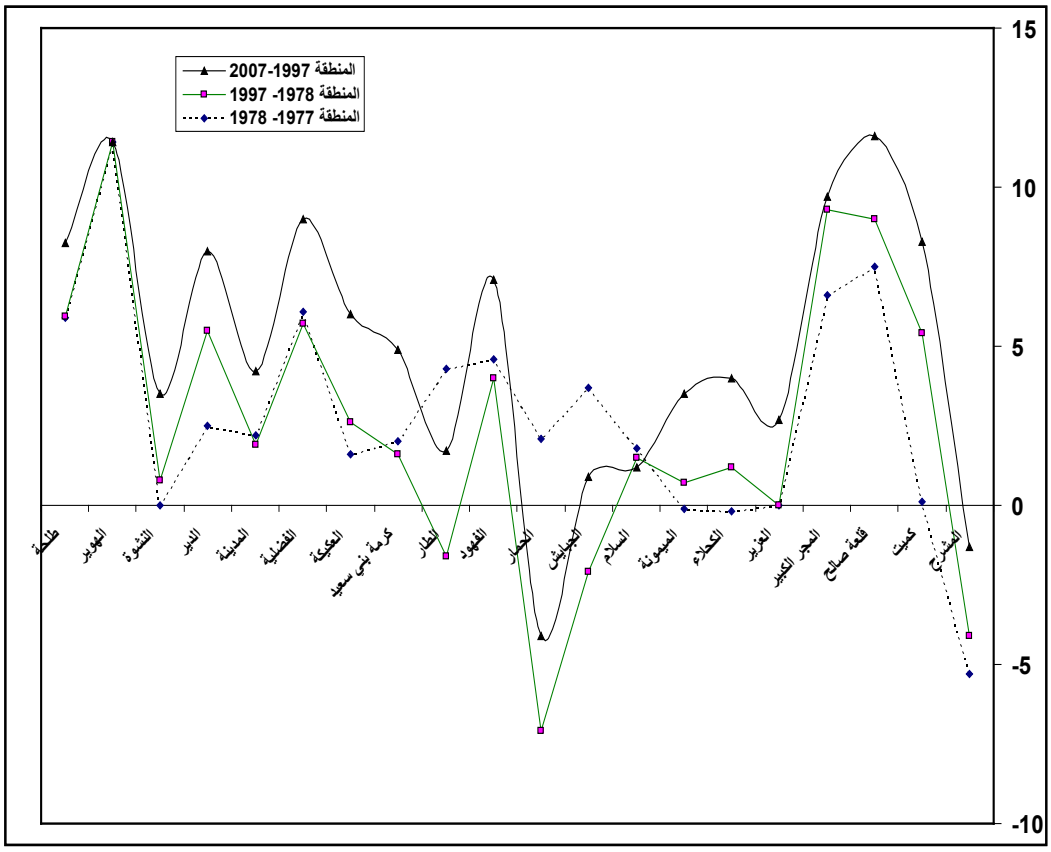

شكل (1)

معدلات النمو السكاني لمناطق الأهوار في جنوب العراق للمدة (1977-1997م)

المصدر: الباحث بالاعتماد على جدول (1)

أسهمت المرحلة وما أعقبها من عملياتٍ عسكريّةٍ ومضايقاتٍ لسكان الأهوار إلى حد كبير في هجرة أعداد كبيرة منهم لاسيما إلى مراكز المحافظات والمدن المتاخمة للأهوار، والدليل على ذلك ارتفاع الحجم السكاني لقضاء سوق الشيوخ وهو أحد الاقضية المتاخمة للأهوار في محافظة ذي قار

ليبلغ (72776) نسمة عام (1997م) بعدما كان (50322) نسمة عام (1987م)، بمعدل نموٍّ بلغ (3.8٪) للمدة (1987 – 1997م)، والحال نفسها تنطبق على مركز قضاء البصرة الذي شهد زيادة سكانية قدرها (252464) نسمة، أي بمعدل نموٍّ قدره (4.9٪) للمدة (1987 1997–م)

وقد تباينت معدلات النمو بحسب الوحدات الإدارية في منطقة الدراسة، إذ أشارت تلك المعدلات إلى السالب في تسع مناطق، هي: الحمار، والعدل، والطار، والجبايش، والفهود، وكرمة بني سعيد، والفضلية، والمدينة، والسلام، بمعدلات بلغت (9.2٪–) و(8.0٪–) و(5.9٪–) و(5.8٪–) و (0.6٪–) و(0.4٪–) و(0.4٪–) و(0.3٪–) و(0.3٪–) على الترتيب، بينما مثّلت منطقة كميت أعلى معدلات النمو السكاني في هذه المرحلة بما يقارب (5.3٪)، أمّا بقية المناطق فقد انخفضت معدلات نموها لتبلغ أدنى حد لها في منطقة طلحة (0.04٪).

إنَّ مناطق الأهوار الواقعة جنوب محافظة ذي قار، التي تمثلها ناحية الحمار وقضاء الجبايش وناحية الفهود كانت مناطق طرد سكاني بسبب تعرض أهوار هذه المناطق إلى التجفيف، ممّا أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من سكان المنطقة؛ لأنَّهم فقدوا أهمّ مواردهم الاقتصادية المتمثلة بصيد الأسماك، وتربية الجاموس، وتدهور صناعاتهم الشعبية، إلى جانب تردي الأوضاع الخدمية بشتى أنواعها، مما ساهم في استحداث مناطق وأحياء سكنية جديدة في الأقضية والنواحي المتاخمة لمناطق الأهوار، الأمر الذي

أدى إلى ظهور مشاكل بيئية متعددة في تلك المناطق؛ بسبب الزخم الحاصل على الخدمات، إلى جانب المشاكل الاجتماعية الأخرى الناجمة عن عدم تجانس المجاميع السكنية، وللتدليل على ذلك فقد ارتفع الحجم السكاني لقضاء سوق الشيوخ ليبلغ (72776) نسمة عام (1997م) بعدما كان (50322) نسمة عام (1987م) وبمعدل نمو بلغ (٪3.8) للمدة (1987 – 1997م)، ولا يخفى أنَّ قضاء سوق الشيوخ هو أحد الأقضية المتاخمة للأهوار في محافظة ذي قار[1].

التكييف القانوني لجريمة تجفيف الأهوار

لقد كان تجفيف الأهوار جريمة إنسانيّة بيئية كارثيّة بكلّ المعايير؛ لأنّها أدّت إلى تدمير نظام بيئي فريد من نوعه، تمتد جذوره إلى خمسة آلاف عام، فقد أسهم التجفيف في زيادة أعداد النازحين، إذ تشير الإحصائيّات إلى أنَّ أعداد النازحين من الأهوار قد وصل إلى نحو (300000) نسمة؛ بسبب فقدانهم أسباب معيشتهم، فقد تدهورت مهنة صيد الأسماك، والطيور، وتربية الحيوانات، وتقلّصت المساحات الزراعية الواسعة المخصصة لزراعة الرز، وتلاشت غابات القصب والبردي.

وتُعدُّ جريمة التجفيف عملية إبادة جماعية لتحقيقها الشروط الواجب توفرها في عملية الإبادة بالنظر إلى الأسباب والآثار، فقد عُرّفت الإبادة الجماعية وفق الفقرة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية عام (1948م) بأنَّها: إحدى الأفعال التي تتمّ بنيّة التدمير الكلّي، أو الجزئي لأمة، أو مجموعة إثنيّة، أو عرق، أو مجموعة مذهبية، وهذه الأفعال تتمثل بالآتي:

1- قتل أعداد من المجموعة.

2- التسبّب بأضرار حادة وجسيمة، أو ذهنية للمجموعة.

3- عقوبة متعمّدة على ظروف معيشة مجموعة تؤدي إلى تحطيمٍ فيزيائي جزئي أو كلّي لها.

4- درجة كبيرة من الفعل تؤدي إلى منع الولادات ضمن المجموعة.

5- نقل أطفال مجموعة معينة بقسوة إلى مجاميع أخرى.

---

(1) حسين عليوي ناصر الزيادي، نمو السكان في أهوار جنوب العراق للمدة (1977-2007م)، مجلّة كلية الآداب، جامعة ذي قار، العد 6، 2013، ص156-197.

وتأسيسا على ما تقدّم فإنَّ أفعال النظام المتعلّقة بالتجفيف تقع ضمن تعريف الإبادة الجماعية، وهذه الأفعال أخذت ثلاثة أشكال هي: العمليّات العسكرية، والنقل القسري، وتدمير بيئة المعيشة؛ لأنَّ المياه هي أساس حياة السكان، والركن المعنوي للجريمة كان واضحاً، وهو تحطيم بيئة الأهوار بشكل عملي مدروس حتَّى تكون الأهوار غير صالحة للحياة.

تنتمي جريمة الإبادة الجماعية إلى طائفة (الجرائم ضد الإنسانية)، وقد عرفت المادة (16/ جـ) من ميثاق محكمة نورمبرغ الجرائم ضد الإنسانية بأنّها: القتل، أو الإهلاك والاسترقاق والابعاد، وكل عمل آخر غير إنساني، ارتكب ضد أيّ شعب من الشعوب المتمدّنة قبل الحرب، أو في أثنائها، أو الاضطهادات لدوافع سياسية، أو دوافع متعلّقة بالجنس، أو الدين، سواء كانت هذه الأعمال أو الاضطهادات تُعدُّ خرقاً للقانون الداخلي للبلاد التي ارتُكبت فيها، أو لا تُعدُّ كذلك، وكانت قد ارتُكبت تنفيذاً لجريمة تدخل في اختصاص المحكمة، أو كانت لها صلة بهذه الجريمة[1].

وتجفيف الأهوار عمل مدروس، الهدف منه جعل الأهوار غير صالحة للعيش؛ إذ بدأت منذ الثمانينات، لكنّها أصبحت ضرورة ملحّة للنظام عام (1991م)، وبدأت الدولة ببرنامج كبير للتجفيف، فحوّل النظام مياه نهري دجلة والفرات إلى قنوات، وأنشأ السدود على أعالي النهرين، وكان الغرض من ذلك هو منع المياه من الوصول إلى الأهوار، لذلك فقدت الأهوار المركزية (67٪) من مساحتها عام (1992م).

إنَّ نتائج التجفيف كانت كارثيّة على سكان الأهوار، إذ أشارت الإحصائيات إلى انخفاض شديد في المحاصيل الأساسية، والمواشي، والمواد الأوَّليّة، فمحاصيل الرز والقمح انخفضت إلى (30-50٪) بين عامي (1990-1994م) والمساحات المغطّاة بالقصب التي تُعدُّ المادة الأساسية في غذاء الماشية إلى (50٪)، أمَّا صيد الأسماك فقد انخفض بنسبة (45٪) بين عامي (1989-1996م)، كما انخفضت أعداد المواشي بنسبة (50٪) بين عامي (1997-1997م)[2].

---

(١) انظر: Trials of war criminals Before the Nuremberg Military Tribunals Administration، Nuremberg، 1949، P. 24.

(2) طالب عباس خلف ومصطفى احمد مختار، أهوار جنوب العراق جريمة الإبادة البيئية والبشرية مسبباتها وأثرها، مركز علوم البحار، العدد 20، 2005

وعلى هذا فإنَّ تعريف الإبادة الجماعية المدرج في الإسناد الدولي كان مطابقاً لتعريف هذه الجريمة المقرّر في المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية المعاقب عليها، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في (9/ 12/ 1948م) وتُعرّف هذه الجريمة بأنها (أيٌّ من الأفعال الآتية المرتكبة بقصد التدمير الكلّي، أو الجزئي لجماعة قومية، أو إثنيّة، أو عرقية، أو دينية بصفتها هذه:

يتبين من أحكام المادة الثانية من الاتفاقية أنها قسمت الإبادة الجماعية على قسمين:

1- الإبادة المادية:

وتتحقق عن طريق القيام بأفعال مادية تؤدي إلى القضاء على الجماعة البشرية المضطهدة، وذلك بإزهاق أرواح أفرادها، كالمذابح التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في دير ياسين سنة (1948م)، وكفر قاسم سنة (1956م)، وفي جنوبي لبنان وغزة والضفة الغربية للأردن[1] والمذابح التي ارتكبتها عصابات (إيلاجا) الكاثوليكية المتعصّبة ضد المسلمين في الفلبّين.

2- الإبادة المعنوية:

وتتحقّق عن طريق التأثير في النفس البشرية وأحاسيسها وشعورها، وإخضاعها لظروف معيشيّة معينة، أو نقل صغارها إلى جماعات أخرى تختلف عنها في الدين، أو في العادات، أو في التقاليد، وقد تكون الإبادة المعنوية بالقضاء على المقومات اللغوية، أو الدينية، أو الثقافية لجماعة من الجماعات، وإنْ كانت المادة الثانية من الاتفاقية قد تكلّمت عن الاعتداء النفسي والإخضاع لظروف معيشية معينة ونقل الصغار من جماعتهم إلى جماعة أخرى، إلَّا أنَّ نصوص الاتفاقية لم تتضمن الاعتداءات التي قد تؤدي إلى القضاء على المقومات اللغوية والدينية والثقافية.

إنَّ أفعال النظام الخاصة بجريمة التجفيف ترتقي إلى مصافِّ الإبادة الجماعية؛ لأنَّ هذه العملية تُعدُّ إحدى الأفعال التي تمتّ بنية التدمير الكلّي أو الجزئي لأمّة، أو لمجموعة إثنيّة، أو عِرق، أو مجموعة مذهبية، وهذا ينطبق تمامًا على تعريف الإبادة الجماعية بحسب الفقرة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية لعام (1948م)، وقد تميّزت الجريمة بتوفّر أركانها المادّية والمعنوية؛ فالركن الأوّل تمثَّل بالفعل الذي

(1) انظر.. صبري جريس – العرب في إسرائيل- بيروت – سنة 1967 – ص9 وما بعدها. د. يعقوب الخوري- حقوق الانسان في فلسطين المحتلة – بيروت – سنة 1968. د. عز الدين فودة – الاحتلال الاسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي العام- بيروت – سنة 1969.

قام به النظام، أي السلوك الإجرامي والنتيجة الإجرامية والعلاقة السببية التي تربط الفعل بالضرر، أمّا الركن المعنوي لهذه الجريمة فالقصد الإجرامي واضح، بحسب الوثيقة المرفقة، وهو تجفيف الأهوار ومنع المياه عن مجموعة من السكان، وقد كان النظام مدركًا للضرر المادّي الآني والمستقبلي الذي يترتّب على فعله.

وتأسيسًا على ما تقدَّم، تنعقد المسؤولية الدولية على جريمة تجفيف الأهوار بوصفها جريمةً بيئية، وفعلًا غير مشروع ارتكبه النظام بواسطة بعض أفراده، فأحدث ضررًا ماديًّا أصاب الأفراد والممتلكات، وضررًا معنويًّا مسَّ الاعتبار والاحترام الأدبي والإنساني لشريحةٍ من السكان رُحِّلوا قسرًا عن مناطقهم، وحُرموا مواردهم الاقتصادية، والضرر هو قِوام هذه المسؤولية، وعنصرٌ أساسيٌّ من عناصرها، وهو هنا واقعةٌ مادية يمكن إثباتها بكل وسائل الإثبات.

أمّا قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة (1969م) فقد عالج موضوع التعدّي على البيئة، ووضع عقوباتٍ لمن يُحدث ضررًا فيها، كما في المادة (497) والمواد (479) و(488) و(491) و(499)، وهي موادّ تشكّل في مجملها حمايةً غير مباشرة للبيئة، إذ تفرض عقوباتٍ على مَن اعتدى على الأشجار والنباتات وأتلفها، أو ألحق الضرر بالحيوانات، ومن هنا يتّضح أنّ نظام البعث خالف حتى قانون العقوبات الذي كان ساريًا إبّان حكمه.

أسباب تجفيف الأهوار

ثبُت من خلال تسجيلٍ صوتيٍّ لرئيس النظام السابق، وهو يتّصل بأحد أعوانه بعد الانتفاضة الشعبانية المباركة عام (1991م)، أنّه أكّد على تقديم طلب من وزير الريّ لإعداد دراسة لغرض تجفيف الأهوار (تنشيف الأهوار نهائيًا بحسب كلامه)، وأنّ للأهوار حسابًا آخر بعد انتهاء أحداث شمال العراق.

فأطلق نظام البعث في أوائل التسعينيّات حملةً هندسيةً منظمةً واسعةً وممنهجةً؛ لغرض تجفيف أهوار جنوب العراق، من خلال إقامة سلسلة من السدود والقنوات، بهدف منع دخول المياه إلى الأهوار، الأمر الذي أدّى إلى تجفيفها بنسبة تزيد على (٪90) قبل سقوط النظام، وقد ترتّب على عملية التجفيف أضرارٌ بيئية واسعة، وتحطيمٌ لنظام حياتي وحضارة شهدت تجلّيات الحرف الأوّل؛ فقد أدّى التجفيف إلى انقراض العديد من اللبائن المستوطنة للمنطقة، واختفاء أنواع نادرة من الطيور،

ومجاميع نباتية كانت موجودة في الأهوار قبل التجفيف، وأدّى التجفيف إلى تدهور نوعية ما تبقّى من مياه الأهوار، وبالتالي اختفاء أنواعٍ متعدّدة من الأسماك؛ إذ توفّر القائمة الحمراء للأنواع المعرّضة للانقراض، التي يصدرها الاتحاد الدولي (IUCN)، معلوماتٍ عن كثير من أنواع الطيور المهاجرة والمتوطنة التي تواجه حالات تدهور، أو انقراض محتمل في أهوار جنوب العراق؛ بسبب سياسة التجفيف[1]، وقد قيّم الاتحاد سبعة أنواعٍ معرّضةً للانقراض عالميًا، ونوعين مهدّدين بالانقراض، وفقًا للقائمة الحمراء للطيور المهدّدة عالميًا التي وضعها اتحاد (IUCN)، فضلاً عن ذلك، فقد أسفر التجفيف عن انخفاض أعداد الجاموس، ونفوق آلاف الرؤوس من هذا الحيوان الذي يقترن وجوده بالأهوار منذ مئات الآلاف من السنين.

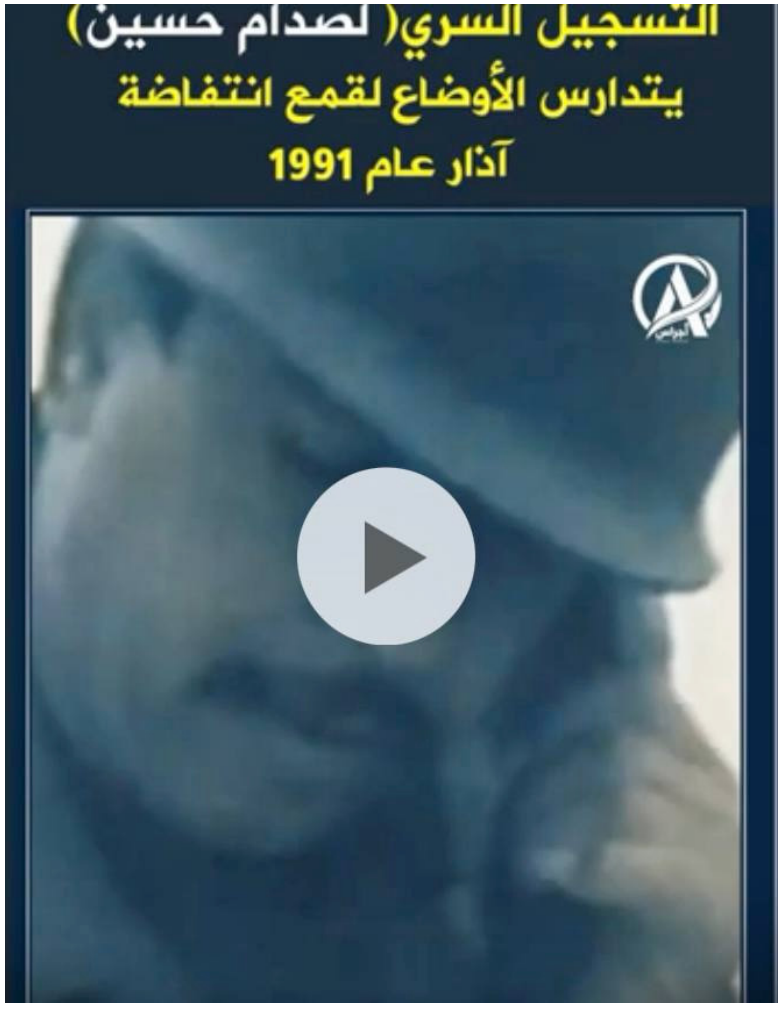

(1) جمهورية العراق، وزارة البيئة، التقرير الوطني العراقي الرابع إلى اتفاقية التنوع البايولوجي.

الاستنتاجات والتوصيات

1- تُعَدّ الأهوار مراكز استيطانٍ موغلة في القدم، يرجع بعضها إلى حقب تاريخيّة سبقت الحضارة السومرية، والدليل على ذلك انتشار المواقع الأثرية في المنطقة، ولاسيّما في محافظتي ميسان وذي قار.

2- يُعَدّ نهرا دجلة والفرات المصدرَ المائيَّ الوحيد لتغذية الأهوار، فضلًا عن الأنهار القادمة من إيران: نهر الكرخة، ونهر الطيب، ونهر دويريج.

3- تعرّضت الأهوار لعمليات تجفيفٍ بدأت بشكل منظّم عام (1991م) عبر الأنهار المغذية لها، وحفر القنوات، وتشييد السدود؛ لتحويل مجاري الأنهار وتجفيف المنطقة، وتدمير الإرث الحضاري الممتدّ لأكثر من (5000) سنة، وهو الذي شكّل الجذور الأصلية لأعرق السلالات البشرية.

4- تُعَدّ عملية التجفيف جريمةَ إبادةٍ جماعية لتوافر شروط تلك الجريمة وأركانها المادية والمعنوية.

5- أسهمت جريمة التجفيف في تدمير أكبر نظام بيئي، فتحولت المنطقة إلى أراضٍ قاحلة جرداء، تغطيها طبقة سميكة من الأملاح والنفايات والملوثات البيئية التي خلّفتها العمليات الحربية لحروب الخليج الأولى، والثانية، والثالثة.

6- ظهر التأثير السلبي الملحوظ على حالة المناخ في المنطقة؛ بسبب تجفيف مساحة تزيد على (20000 كم) من المسطحات المائية وغابات القصب والبردي، فبعد أن كانت مساحة الأهوار عام (1973م) تبلغ (9268 كم)، أصبحت عام (2000م) لا تتجاوز (1297 كم)، فهور الحويزة جُفِّف بنسبة (٪86)، وهور الحمار بنسبة (٪94)، والأهوار الوسطى بنسبة (٪97).

7- أسهمت جريمة التجفيف في إبادة جميع أنواع الكائنات الحية التي استوطنت الأهوار، وإزالة أهم محطة كونية لهجرة الطيور والأسماك.

8- تهجير أكثر من مليون نسمة من سكان الأهوار الأصليين.

9- اختلفت نوعية المياه في الأهوار، فلم تعد كما كانت قبل عمليات التجفيف؛ نتيجة اختلاف الظروف الهيدرولوجية، وارتفاع مستوى تركيز الأملاح وأنواعها، فأقل معدل من الملوحة سُجِّل في شمال هور الحويزة وشمال القرنة وهور أبي زرك (أقل من 1 جزء بالألف)، أما الأهوار التي أظهرت معدلات ملوحة عالية فهي الواقعة عند مخارج المياه مثل السويب وجنوب القرنة وأهوار جنوب

الحمار، إذ تراوحت بين (1.6 – 1.9 جزءًا بالألف)؛ بسبب اتصال الجزء الجنوبي لهور الحمار (عند كرمة علي) مع شط البصرة.

10- لا يمكن إعادة إغمار جميع أراضي الأهوار المجففة بسبب الملوحة الزائدة والتلوث البيئي وقلة الوارد المائي، علمًا بأنّ (٪70) من مصادر مياه العراق تسيطر عليها تركيا وسوريا وإيران، كما أنّ إعادة إغمار (9000 كم) من الأهوار تحتاج إلى (20 – 30 مليار م^3)، ومع سلسلة المشاريع الضخمة على حوضي دجلة والفرات، ومعدلات سقوط المطر السنوية التي لا تتجاوز (10 سم) مع معدلات تبخر تصل إلى نحو (200 سم)، فإنَّ الخطط المقترَحة لا تتجاوز إعادة (٪70) من مساحة الأهوار السابقة.

11- ضرورة وضع خطط دقيقة واستراتيجية لدراسة الظروف البيئية، والقيام بمسحٍ مفصل وشامل للموارد النباتية والحيوانية والتربة، وتطوير شبكات مراقبة المحطات المائية بنصب محطات قادرة على جمع المعلومات، ومتابعة التغيرات النوعية في المنطقة لإعادة تأهيلها.

12- تنشيط الحياة الاقتصادية في الأهوار بإنشاء مصانع لإنتاج المواد الغذائية والزراعية، واستثمار المواد الأولية الطبيعية في صناعة الورق وتعليب الأسماك والألبان، واعتماد مبدأ التخصص: منطقة للجاموس، وأخرى للأسماك، وثالثة لزراعة الشلب، ورابعة للسياحة، ويتطلب ذلك الإسراع في تشكيل لجنة متخصصة لدراسة المنطقة وطبيعتها، ووضع الحلول المناسبة لتطويرها بما يجعلها موردًا زراعيًا وصناعيًا وحضاريًا، وليكون إنتاجها دعامةً للاقتصاد الوطني.

13- دراسة العوامل المناخية والجيومورفولوجية لتأثيرها المباشر في التموين المائي وتغيّر نوعية المياه، ولاسيّما في فصل الصيف؛ إذ تصبح ذات نوعية رديئة جدًا.

14- القيام بنمذجة دورية للمياه؛ لتحديد صلاحيتها للشرب أو للري أو للاستعمال الحيواني.

15- التوسع في إنشاء شبكة متكاملة من المبازل، وخاصة المبازل الحقلية، بغية استصلاح الأراضي كافة ورفع إنتاجيتها، وإعادة تنظيم شبكات الصرف والقنوات الفرعية الثانوية في الأهوار التي ما تزال عشوائية وبدائية.

16- استخدام المياه بكفاءة أكبر، وتقليل الهدر المائي على مستوى القطر، بما يلبي المتطلبات المستقبلية، وذلك باستخدام طرق الري الحديثة: الرش والتنقيط، والابتعاد عن نظام الري التقليدي (السيحي).

17- تأهيل الأهوار بالإغمار التدريجي بدءًا بالمناطق العميقة، باستخدام نواظم السيطرة الاروائية المنتشرة على سداد نهري دجلة والفرات وتفرعاتهما.

18- البدء بتنظيف مناطق الأهوار من الألغام والنفايات العسكرية، إذ يوفّر ذلك أمانًا لعودة السكان، ويسهّل متابعة الأنشطة الأخرى.

19- إن إعادة تأهيل هور الحويزة تتطلب تعاونًا عراقيًا - إيرانيًا؛ لأنّ مصادر تغذيته الأساسية تأتي من نهر دجلة ونهر الكرخة في إيران.

20- تقديم الدعم المادي للعائدين إلى الأهوار، وتوفير الخدمات الأساسية: مياه الشرب، الكهرباء، المدارس، المراكز الصحية، الطرق وغيرها.

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
رئاسة الجمهورية

الطريق المجرب ليس هوا لأفضل دائما
والحكمة ليست في إهماله دائما

من وسمها الرئيس القائد صدام حسين

سري وشخصي
ويسلم باليد

مديرية الأمن العامة
مديرية امن ذي قار
العدد / ٢ / ا / س / ٢٠٦٠
التاريخ / ١٩٩٦/٧/٧

إلى/ مديرية الأمن العام ..... المحترم
م/ إجابة

كتابكم السري المرقم ١٢٤٠ في ١٩٩٦/٦/٢٠ تم قطع مجرى المياه عن المناطق المذكورة في كتابكم أعلا حسب توجيها مجلس قيادة الثورة قامت دائرتنا بالمراقبة فقط على العمل وبشكل سري على شكل لجان كل ستة أشهر يتم تشكيل لجنة مكونة من ثلاثة ضباط من الدائرة بالتعاون مع مصادرنا المنتشرة في عموم المحافظة وبدئنا في هذا العمل منذ صدور القرار ومباشرة الدوائر المعنية في ١٩٩٢/٤/٥ لذا نقدم مختصر تقارير اللجان عن المحافظة بصورة عامة .

- تم قطع مجرى المياه عن المناطق المسكونة والغير مسكونة في عموم المحافظة لذا تم تحويل دجلة والفرات على شكل نهر يبلغ عرضة ٨٠٠ متر لذا تم ضرب كل الخطوط التنظيمية.
- تم تجفيف هور. أبو الطيلة . والياسي .والعبرات . والعزيزية . وأم نخلة . هور آل رميض .هورصلين .هور جريشة .كرمة بزون . هور البغدادية.

علما هذه الاهوار تشمل عشيرة العساكرة . وعشيرة آل جويبر .عشيرة آل رحمة .عشيرة آل بوصالح . آل شدود .الجعاملة . النواشي .آل شميس .بني أسد .آل بوشامة وبني حطيط وتم نزوح قسم كبير من هذه العشائر التي لم تسكن بجنب الفرات الرئيسي والنهر الجديد إلى المدن..

- العشائر النازحة إلى المدينة بسبب تجفيف الاهوار وأخذة مضيهم القطاعات العسكرية
- كل عشيرة بني أسد إلى مزارع كربلاء والنجف والزبير ومركز المدينة وسوق الشيوخ
- كل عشيرة آل جويبر إلى ناحية الطار ومركز المدينة وسوق الشيوخ
- كل عشيرة آل واجد و ٥٠%من عشائر العساكرة الباقية إلى مركز المدينة وناحية الفضلية
- كل عشيرة النواشي الملقبين بالمدان إلى سوق الشيوخ ومركز المدينة
- عشيرة آل رميض - ٥٠%من آل نصرا لله إلى ناحية الإصلاح ومركز المدينة
- عشيرة آل بوشامة وبني حطيط إلى مركز المدينة ونواحي الفهود والحمار

لواء امن
مدير امن محافظة ذي قار
١٩٩٦/٧/

المصادر والمراجع

1 . إحسان عوض وحسن أحمد شحاته، مقدمة في علم البيئة، جامعة الأزهر، القاهرة، (2005).

2 . أحمد محمد تركي، دراسة المحتوى الميكروبي وبعض العوامل البيئية لمياه القاطع الشمالي للمصب العام، رسالة ماجستير، كلية العلوم، جامعة الأنبار، (2001).

3 . إقبال عبد الحسين أبو جري، الآثار البيئية لتجفيف الأهوار في جنوب العراق، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، (2007)، ص 6-9.

4 . الأمم المتحدة، إدارة التغيير في الأهوار – التحدي الكبير الذي يواجه، فريق عمل الأمم المتحدة للمياه، بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ومنظمة اليونسكو، (2011).

5 . جمهورية العراق، وزارة الزراعة والري، مركز الفرات للدراسات وتصاميم مشاريع الري، تقرير عن مشروع نهر أم المعارك، تقرير غير منشور، (1993)، ص 8.

6 . جمهورية العراق، وزارة البيئة، التقرير الوطني العراقي الرابع إلى اتفاقية التنوع البايولوجي.

7 . جمهورية العراق، وزارة الري، دراسة حول تجفيف الأهوار في العراق، تقرير غير منشور، (29-3-1991)، ص 23-36، يراجع أيضًا حسن الشيخ مرهون (تجفيف الأهوار)، شبكة المعلومات الإنترنت، موقع قطيفيات، (2004).

8 . حسين الزيادي، أهوار جنوب العراق أرضًا وسكانًا، دار الفيحاء، بيروت، (2019).

9 . 1977-2007)، العدد 3، المجلد 1، مجلة كلية التربية، جامعة ذي قار، (2011).

10. حسين عليوي ناصر الزيادي، نمو السكان في أهوار جنوب العراق للمدة (1977-2007)، مجلة كلية الآداب، جامعة ذي قار، العدد 6، (2013).

11. حسين عليوي ناصر الزيادي، أسس وأخلاقيات البحث العلمي، دار الفيحاء، بيروت، (2018).

12. حسين عليوي ناصر الزيادي، أهوار جنوب العراق أرضًا وسكانًا، دار الفيحاء، بيروت، (2019).

13. حسين عليوي ناصر الزيادي، نمو السكان وتوزيعهم في أهوار محافظة ذي قار للمدة (1977–1997)، مجلة آداب ذي قار، العدد (3)، جامعة ذي قار، (2011)، ص 142.

14. سامي محمد عبد العال، البيئة في منظور القانون الدولي، جامعة طنطا، (2005).

15. صبري جريس، العرب في إسرائيل، بيروت، (1967).

16. صفاء عبد الأمير الأسدي، إدارة الأهوار في جنوب العراق، مجلة آداب البصرة، وقائع بحوث المؤتمر العلمي لكلية الآداب، العدد 35، آذار (2002).

17. طارق عكلة هدروس، تجفيف الأهوار من وجهة نظر العاملين في المجال الزراعي، مجلة جامعة ذي قار العلمية، المجلد الثاني، العدد الثالث، (2006)، ص 9.

18. طالب عباس خلف ومصطفى أحمد مختار، أهوار جنوب العراق جريمة الإبادة البيئية والبشرية مسبباتها وأثرها، مركز علوم البحار، العدد 20، (2005).

19. عبد الحسن طاهر جدران، تلوث مياه الأهوار دراسة تطبيقية تحليلية لمياه هور أبو زرك، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، (2010).

20. عز الدين فودة، الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي العام، بيروت، (1969).

21. ماجد السيد ولي، العواصف الترابية في العراق وأحوالها، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد الثالث عشر، حزيران (1982).

22. محمد جعفر السامرائي، مشاريع الري والبزل الحديثة في محافظات ميسان وذي قار والبصرة دراسة في جغرافية الموارد المائية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، غير منشورة، (1999)، ص 79.

23. هاشم النعمة، الملامح المميزة لمشاكل البيئة في عالمنا المعاصر مع نظرة على حالة البيئة في العراق، المجلة العراقية، شبكة المعلوماتية الإنترنت، (2004).

24. وزارة الري، مديرية ري ميسان، إدارة مشروع الأراضي المستصلحة، تقرير عن الأراضي المستصلحة في محافظة ميسان، (1999)، غير منشور.

25. وزارة الري، مركز بحوث التربة والموارد المائية، مسح التربة الاستطلاعي لمشروع النخلة الإروائي، محافظة ذي قار، إعداد إبراهيم جعفر وعز الدين نوري، مطبوع، (1995).

26. وزارة الري، مركز بحوث التربة والموارد المائية، قسم تحريات التربة، دراسة شبه مفصلة مشروع المالحة الإروائي، مطبوع، (1997)، ص 2.

27. وزارة الري، مركز بحوث التربة والموارد المائية، قسم تحريات التربة، دراسة شبه مفصلة مشروع المالحة الإروائي، المصدر السابق.

28. وزارة الري، مركز بحوث التربة والموارد المائية، قسم تحريات التربة، مسح التربة شبه المفصل والتحريات الهيدرولوجية لمشروع نهر العز، محافظة ميسان، إعداد حسن حميد كاطع ومحمد حمود عبد الله وآخرون، المرحلة الأولى، مطبوع، (1995).

29. وزارة الزراعة، مديرية زراعة ذي قار، تقرير عن الأراضي المجففة في محافظة ذي قار، غير منشور، (1999).

30. وزارة الموارد المائية، مركز إنعاش الأهوار، مشروع متابعة التغيرات التاريخية لأهوار العراق باستخدام تكنولوجيا التحسس النائي، تقرير موجز لشرح تفاصيل خارطة التصنيف الخاصة بالتفسير البصري والتحليل الرقمي لصور أقمار لاندسات الفضائية التي تغطي أهوار العراق، خريف (2002)، تقرير رقم 1، (2005).

31. يعقوب الخوري، حقوق الإنسان في فلسطين المحتلة، بيروت، (1968).

32. يوسف محمد علي الهذال، تجفيف الأهوار وأثره في اختلاف الخصائص المناخية لجنوبي العراق، مجلة ديالى، العدد 41، (2009).

33. Iraqi ministries of environment water resources municipalities and public works new eden master plan for integrated water resources management in the marshlands area volume 0 main report 2006

34. Trials of war criminals Before the Nuremberg Military Tribunals Administration Nuremberg، 1949.